المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

الوقف المرجح من حيث اللفظ والمعنى
في الفواصل المختلف في عدها وتعلقها النحوي

إعداد

د. دعاء زهير عبد الرحيم سندي

أستاذ القراءات القرآنية المشارك

جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

الرياض، المملكة العربية السعودية

Dzsendi@pnu.edu.sa

Weighted Pausing (Al-Waqf Al-Murajjah) in Terms of Wording and Meaning in Disputed Verse Endings (Al-Fawasil) and Their Syntactic Attachment

Dr. Doaa Zuhair Abdul Rahim Sindi,
Associate Professor of Quranic Readings, Princess Nourah bint Abdulrahman University, Kingdom of Saudi Arabia.

ملخص البحث:

يعنى البحث بدراسة الفواصل المختلف في عدها، والمختلف في تعلقها بما بعدها نحوياً بوجهٍ أو أكثر، أو عدم تعلقها، وبيان اختلاف علماء العدد في عدها والوقف عليها، والوجه الراجح في الوقف عليها أو الوصل حسب اللفظ والمعنى الأولى بسياق الآية، وقد اشتمل البحث على مقدمة، وقسم للدراسة النظرية اشتمل على مبحثين، وقسم للدراسة التطبيقية حوى فصلين، فصل التعلق النحوي بوجه واحد، وتحته ستة مباحث، وفصل التعلق النحوي بأكثر من وجه، واشتمل على ثمانية عشر مبحثاً، واختتم البحث بخاتمة حوت أهم النتائج ومنها:

١- إنَّ المعنى التفسيري أساس الترجيح في اختيار وجه التعلق أو القطع اللفظي الأولى، ووجه الوصل للتعلق اللفظي والمعنوي هو المختار في أغلب مواضع البحث.

٢- تنوع المعنى وعدم تضاده مع اختلاف الوجه النحوي والبلاغي وموضع الفصل من أعظم دلائل إعجاز القرآن الكريم.

ومن التوصيات:

عقد دراسة تطبيقية في أثر اختلاف الأوجه النحوية في تعدد المعنى في الفواصل القرآنية الغير مختلف في عدها، وفي مواضع الوقف المختلف فيها في غير الفواصل القرآنية.

الكلمات المفتاحية: الفواصل-المختلف-الآي-الوقف-اللفظ-المعنى.

المقدمة:

الحمد لله الذي امتن علينا بتعلم كتابه، وأودع فيه من هدايات تدبر معانيه ما يزيد به المؤمنون إيماناً ويتعظ به الغافلون المعرضون، ومن أسرار البلاغة والفصاحة ما يحير البلغاء والنحويين، ومن جملة ذلك ما اختتمت به الآيات القرآنية من فواصل اختلف في عدها وفي تعلقها نحوياً بما ابتدأت به الآية التالية مما تستحق العناية بها تأملاً وربطاً واستنتاجاً فيحصل به ترتيل آي كتابه بالوقف المرجح لأسمى المعاني وأقوم أوجه اللغة، ولذا رأيت تخصيص تلك الفواصل بالدراسة والبحث والله أسأل أن ييسر لي تدبر وتلاوة كتابه ويعلمني ما جهلت منه على الوجه الذي يرضاه عني إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث:

١-قلة الدراسات حول الفواصل القرآنية وعدم وجود دراسة تتعلق بما اختلف في عدها وتعلقها إعرابياً بما بعدها لها حسب ما وقفتُ عليه.

٢-الكشف عن أوجه الترابط المعنوي واللغوي بين المقطع المختتم به رأس الآية المختلف في عدها والمقطع المبتدأ به الآية اللاحقة.

٣-إبراز جانب من توجيه اختلاف علماء العدد في الفواصل المختارة في التفسير والنحو.

٤-إظهار أثر المعنى واللغة في اختيار الوقف الذي يحقق أولى الوجوه المختارة فيهما عند المفسرين واللغويين.

٥-إظهار أثر تكامل دراسات علوم القرآن والتفسير واللغة في استنباط هدايات القرآن.

أهداف البحث:

١-دراسة أوجه الاتصال المعنوي واللغوي في الفواصل القرآنية المختلف في عدها وتعلقا نحوياً بما بعدها.

٢-إظهار أثر اختلاف علماء النحو في تعلق الفواصل القرآنية المختلف فيها عدا بالمقاطع القرآنية بعدها بوجه أو أكثر أو انقطاع تعلقها بها في اختلاف المعنى وحكم الوقف.

٣-الجمع بين اختيارات علماء الوقف والعدد والتفسير واللغة واستنباط أولى الوجوه في الفواصل محل الدراسة.

إشكالية البحث:

ذكر الوقف المرجح من حيث المعنى واللغة في رؤوس الآيات المختلف في عدها والمختلف في تعلقها نحوياً بما بعدها، مع بيان أثر الاختلاف النحوي في التعلق وعدمه في تغيير حكم الوقف والمعنى.

أسئلة البحث:

١- ما أوجه الاتصال المعنوي واللغوي في الفواصل القرآنية المختلف في عدها وفي تعلقا نحوياً بما بعدها بوجهٍ أو أكثر؟

٢- ما أثر اختلاف علماء النحو في تعلق الفواصل القرآنية المختلف في عدها بما بعدها، أو انقطاع التعلق بها في اختلاف المعنى وحكم الوقف؟

٣- ما هي اختيارات علماء الوقف والعدد والتفسير واللغة في الفواصل المختلف في عدها وفي تعلقها نحوياً بما بعدها، وهل الوقف عليها أولى أم الوصل؟

حدود البحث: دراسة رؤوس الآيات المختلف في عدها والمختلف في تعلقها نحوياً بما بعدها من خلال تفصيل خلاف علماء العدد والوقف والنحو والتفسير فيها ثم استنباط الوقف الراجح عليها لفظاً ومعنىً.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث الجمع بين منهجين من مناهج البحث العلمي وهما:

١- المنهج الاستقرائي: ويظهر من خلال حصر الفواصل المختلف في عدها المختلف في تعلقها نحوياً بما بعدها، وجمع أقوال علماء الوقف والتفسير واللغة.

٢- المنهج الاستنباطي: ويظهر من خلال: استنباط الأرجح في حكم الوقف من حيث المعنى التفسيري واللغوي.

خطة البحث وتقسيماته:

وتتكون من مقدمة وقسمين وخاتمة وفهارس.

المقدمة وتشتمل على: أهمية البحث والهدف منه، ومشكلته، وأسئلته، وحدوده، ومنهجه، وخطته، وإجراءاته، والدراسات السابقة.

القسم الأول. الدراسة النظرية، وتحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: الفاصلة القرآنية، وطرق معرفتها، والأعداد المعتمدة عند علماء العدد.

المبحث الثاني: ماهية التعلق النحوي وانقطاعه، وأثره على الفاصلة القرآنية.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية وتحتوي على فصلين:

الفصل الأول: **التعلق النحوي بوجه واحد، وتحته ستة مباحث:**

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل.

المبحث الثاني: تعلق الفاعل

المبحث الثالث: تعلق الحال

المبحث الرابع: تعلق جواب القسم

المبحث الخامس: تعلق جواب الشرط

المبحث السادس: تعلق الخبر

الفصل الثاني: **التعلق النحوي بأكثر من وجه**

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل أو الحال

المبحث الثاني: تعلق عطف المفرد أو الحال

المبحث الثالث: تعلق الحال أو المفعول به أو الصفة أو البدل أو المجرور به

المبحث الرابع: تعلق المبتدأ أو الفاعل أو الحال

المبحث الخامس: تعلق البدل أو الظرف

المبحث السادس: تعلق الخبر أو الحال أو عامل الظرف

المبحث السابع: تعلق الحال أو الصفة

المبحث الثامن: تعلق عطف المفرد أو الجمل

المبحث التاسع: تعلق المبتدأ أو الفاعل

المبحث العاشر: تعلق الخبر أو جواب القسم

المبحث الحادي عشر: تعلق الخبر أو المفعول المطلق أو جواب القسم أو البدل

المبحث الثاني عشر: تعلق الحال أو الظرف أو الصفة

المبحث الثالث عشر: تعلق الحال أو المفعول لأجله أو البدل

المبحث الرابع عشر: تعلق الحال أو المجرور به

المبحث الخامس عشر: تعلق المفعول به أو المجرور به

المبحث السادس عشر: تعلق الصفة أو البدل أو عطف البيان

المبحث السابع عشر: تعلق المفعول به أو الحال

المبحث الثامن عشر: تعلق الخبر أو الحال

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وتشمل فهرس المصادر والمراجع.

إجراءات البحث:

١- حصر أنواع التعلق النحوي المختلف فيه في الفواصل المختلف في عدها، من خلال الرجوع إلى كتب النحو وإعراب القرآن والتفسير وكتب العدد، وذكر اختلاف أهل العدد وأقوال علماء الوقف.

٢- دراسة المواضع المعنية بالدراسة في القرآن كاملاً، وتحديد نوع التعلق النحوي، ووجه انقطاعه من كتب النحو وإعراب القرآن، وتحديد العدد الذي يحصل به التعلق النحوي والعدد الذي يحصل فيه انقطاع التعلق النحوي، وإلحاق كل موضع بالمبحث الذي يخصه في التعلق النحوي.

٣- الرجوع لأقوال العلماء المفسرين وأقوال السلف في تفسير الآية، ومقارنتها بأقوال أئمة الوقف والابتداء، وأقوال أئمة علمي العدد والنحو، ومن ثم استنباط العدد الذي يحصل به الوجه الأولى في الوقف حسب قوة المعنى وقوة الوجه النحوي.

النتائج المتوقع من الدراسة:

إضافة دراسة جديدة في علم الوقف والابتداء وعلم العدد باستنباط الوقف الراجح من أقوال علماء الوقف والذي سيترجح به رأس الآية الأولى في العدد والوقف حسب قوة الوجه النحوي والتفسيري.

الدراسات السابقة:

لم أقف حسب ما وقفت عليه على دراسة مستقلة للموضوع، ولكني وقفت على أبحاث تلتقي مع موضوعي في أمور وتفترق عنه في أمورٍ أخرى، وهذه الدراسات هي:

١- توجيه التعلق اللفظي المتفق عليه في رؤوس الآيات المختلف في عدها، بحث منشور بمجلة تبيان للدراسات القرآنية العدد ٤٣ عام ١٤٤٤هـ، لـ د. دعاء سندي.

٢- حكم الوقف على رؤوس الآي المختلف في عدها من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام، بحث منشور بالمجلة العراقية للدكتور: أحمد الحريصي.

٣- حكم الوقف على رؤوس الآي المختلف في عدها من سورة الأنفال إلى آخر سورة الإسراء، بحث منشور بمجلة كلية التربية بجامعة الحديدة باليمن للباحث نفسه.

وتتفق الأبحاث المذكورة مع هذا البحث في دراسة رؤوس الآيات المختلف في عدها وحكم الوقف عليها، كما يتفق البحث الأول بدراستها في جميع القرآن لغة وتفسيراً ووقفاً وعدداً، ويختلف الأول عن هذا البحث في دراسة رؤوس الآيات المتفق على تعلقها نحوياً بما بعدها، وهو مما يقتضي وجود مذهب نحوي واحد ويتبعه لزوم الوصل في الغالب، بينما يهتم هذا البحث بدراسة المختلف في تعلقها نحوياً وهو مما يقتضي وجود أوجه تقتضي التعلق النحوي وأوجه تقتضي الانقطاع، ويتبع ذلك اختلاف حكم الوقف، ويختلف البحث الثاني والثالث بدراسة جميع رؤوس الآيات المختلف في عدها سواء كان لها تعلق نحوي أو ليس لها تعلق نحوي من سورة الفاتحة إلى سورة الإسراء، مع دراسة حكم الوقف وعلله فقط دون اللغة والتفسير والعدد.

القسم الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: الفاصلة القرآنية، وطرق معرفتها، والأعداد المعتمدة عند علماء العدد

الفاصلة القرآنية: الْفَاصِلَةُ هي آخر كَلِمَةٍ في الآية، وهي مرادفة لرأس الآية خلافاً للداني الذي جعل الفاصلة هي الكلام المنقطع عما بعده سواء كان رأس آية أو لا.

طرق معرفة الفواصل: لمعرفة الفواصل طريقان:

١- توقيفي، وهو ما ورد في النص عن رسول الله تعالى بالوقف عليه دائماً.

٢- قياسي، وهو ما اختلف في عده؛ لوقوف النبي ﷺ أحياناً، ووصله في أخرى، ويعرف بأحد أربعة طرق:

أ- المساواة بين الآية والسورة طولاً وقصراً أو بينها وبين ما قبلها وما بعدها من آيات السورة.

ب- المشاكلة في الوزن أو في البنية، فالأول إما يكون باعتبار أربعة حروف متحركة أو ثلاثة أو اثنان أو واحد بعدهم ساكن، أو اجتماع ساكنين، والثاني باعتبار حرف الروي وهو آخر حرف في الكلمة وهو إما متحركاً أو ساكناً فيعتبر حينئذٍ بحركة ما قبله، وقد يوصل بحروف الوصل وهي حروف المد والهاء، أو تفصل هاء الصلة بينهم وبين الروي فيعتبر بحركة الهاء، أو تأتي حروف المد قبل الروي فيعتبر بحركة ما قبلها، وقد يفصل بين الألف وبينه حرفٌ دخيل فيعتبر بحركة الدخيل أو بما قبل الألف.

ت- انقطاع الكلام معنىً وإعراباً.

ث- اتفاقهم على عد نظائرها في السورة أو غيرها رأس آية[١].

الأعداد المعتمدة عند علماء العدد:

١- العدد المدني الأول: وهو ما رواه خلف البزار عن أهل الكوفة عن أهل المدينة بدون تعيين أحدٍ منهم.

٢- العدد المدني الأخير: وهو الذي رواه خلف عن إسماعيل عن ابن جماز عن شيبة وأبي جعفر.

---

(١) ينظر: البيان، الداني، ص١٠٩، ١٢٦، مفتاح العلوم، الخوارزمي، ص٥٧٢، حسن المدد، الجعبري، ص٢٠٥، ٢٧٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٤٧.

٣- العدد المكي: ما رواه ابن كثير عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب ﷺ.

٤- العدد الكوفي: هو ما رواه خلف عن سليم عن حمزة، وعن نصير عن الكسائي عن حمزة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب ﷺ.

٥- العدد البصري: هو ما رواه عاصم الجحدري وعطاء بن يسار، وقيل: إنَّ أهل البصرة أخذوا عددهم بعد عاصم عن أيوب بن المتوكل.

٦- العدد الشامي: هو ما رواه أيوب التميمي عن يحيى الذماري عن عبد الله بن عامر عن عثمان.

أما العدد الحمصي فهو ما رواه أبو حيوة شريح الحضرمي عن خالد بن معدان، وقد اندثر عددهم كما ذكر الإمام الداني [١].

(١) ينظر: البيان، الداني، ص٧١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٩٥، حسن المدد، الجعبري، ص٢٢٧.

المبحث الثاني: ماهية التعلق النحوي وانقطاعه، وأثره على الفاصلة القرآنية

ماهية التعلق النحوي وانقطاعه: هو أن يتعلق المتقدم بالمتأخر من حيث الإعراب، والمراد بالمتقدم في هذا البحث (الفاصلة القرآنية)، قال الإمام ابن الجزري: «واعلم أنه يجب على القارئ أن يصل المنعوت بنعته، والفاعل بمفعوله، والمؤكد بمؤكده، والبدل بالمبدل منه، والمستثنى بالمستثنى منه، والمعطوف بالمعطوف عليه، والمضاف بالمضاف إليه، والمبتدآت بأخبارها، والأحوال بأصحابها، والأجوبة بطالبها، والمميّزات بمميّزاتها، وجميع المعمولات بعواملها ولا يفصل شيئا من هذه الجمل إلا في بعض أجزائها»[(١)]، ويلزم من التعلق اللفظي التعلق المعنوي، ولا عكس، وانقطاع التعلق الإعرابي يقتضي انقضاء أركان الجملة إعراباً من عاملٍ ومعمول قبل الفاصلة القرآنية، فيستأنف ما بعد الفاصلة وينقطع تعلقه بالفاصلة القرآنية أو ما قبلها إعراباً.

أثر التعلق النحوي على الفاصلة القرآنية:

إن تعلقت الفاصلة القرآنية أو ما قبلها بما بعد الفاصلة بأحد أنواع التعلق الإعرابي فإن هذا التعلق يقتضي الوصل، وهو ما يعبر عنه علماء الوقف بالحسن عند الجمهور، أو المفهوم، أو الجائز، أو المجوز لوجه، أو لا يوقف عليه، ونحوه[(٢)]، إلا أنَّ تنوع مذاهب النحويين والمعربين أدى لاختلافهم في كثيرٍ من المواضع، فبعضهم يرى انقضاء أركان الجملة قبل الفاصلة، وبعضهم يرى عدم اكتمالها، وتبع ذلك اختلاف حكم الوقف، ولأجل التنوع الإعرابي، أو المساواة أو المشاكلة أو النظائر اختلف علماء العدد في القسم القياسي[(٣)].

---

(١) ينظر: التمهيد، ابن الجزري، ص٦٧.

(٢) أطلق علماء الوقف هذه الألفاظ على موضع الوقف الذي تعلق بما بعده لفظاً ومعنى فيحسن الوقف عليه دون الابتداء بما بعده، وقد جاء معنى لفظ الحسن عند جمهور علماء الوقف على ما ذُكِر عدا الإمام العماني حيث إنَّ هذا التعريف ينطبق عنده على الوقف الكافي، أما الحسن عنده فهو كالكافي عند الجمهور، والكافي عندهم هو ما تعلق بما بعده معنى فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ينظر: المرشد، العماني، تحقيق د. هند العبدلي ص١٦-١٩، توجيه التعلق اللفظي المتفق عليه في رؤوس الآيات المختلف في عدها، دعاء سندي، بحث منشور بمجلة تبيان ع٤٣ ص٩٧.

(٣) ينظر: الإيضاح، الأنباري، ١١٤/١ المكتفى، الداني، ص١١، علل الوقوف، السجاوندي، ص٦٢، حسن المدد، الجعبري، ص٢٨٠، منار الهدى، الأشموني، ص٢٧، الهداية، المرصفي،١/ ٣٧١.

القسم الثاني: الدراسة التطبيقية

الفصل الأول: التعلق النحوي بوجه واحد

اشتمل هذا الفصل على ستة مباحث تناولت الفواصل المختلف في عدها المتعلقة هي أو ما قبلها بما بعد الفاصلة بوجه نحوي واحد، ووجه أو أكثر في الانقطاع النحوي.

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ﴾ [آل عمران: ٩٧].

الخلاف العددي: عد ﴿إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾، الشامي وأبو جعفر كما نقل الداني والجعبري، واقتصر ابن عبد الكافي والعطار على أبي جعفر(١).

حكم الوقف: الوقف على﴿إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ كافٍ عند النحاس والداني، وحسن عند ابن الأنباري على قراءة الجمع في ﴿ءَايَٰتُۢ﴾ -وهي القراءة المتواترة- على معنى منها كذا ومنها كذا، وهو جائزٌ عند السجاوندي، ومتجاذب عند الجعبري(٢)، وكافٍ عند الأشموني؛ لاستئناف الشرط، ويرى أبو حاتم أنَّ الوقف على ﴿ءَامِنٗا﴾ لمن قرأ بالجمع على وجه عطف الجمل، ووافقه ابن شاذان والأصبهاني والأشموني، وغلط النحاس وابن الأنباري أبا حاتم في كلامه؛ لعدم لزوم تعلق المقام بالدخول(٣).

البيان: من خلال ما ذكر آنفاً فإنه يصدق في الوصل على وجه العطف التطابق اللفظي في قراءة الجمع بتعدد الآيات في المقام وأمن الداخل شرعاً وقدرا ونحوها، كما يتأتى التعلق المعنوي في وجه استئناف الشرط، ولعدم المساواة في القدر، فإنَّ الوصل هو الوجه الأولى، ومن وقف

---

(١) ينظر: عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص٢٠٥، التبيان، العطار، ص١٤٥، البيان، الداني ص ٩٥، حسن المدد، الجعبري ص٣٠٧.

(٢) يراد بالمصطلحين عند الإمامين: ما استوى فيه الفصل والوصل، ينظر: علل الوقوف، السجاوندي ص٦٣، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٥٢.

(٣) ينظر: القطع، النحاس، ص١٤٢، الإيضاح، ابن الأنباري ٢/٥٨٠، المكتفى، الداني ص٤٢، الإبانة، الخزاعي، ص٣٨٠، منازل القرآن، الأصبهاني، ص٢١٩، علل الوقوف، السجاوندي، ص٣٨٠، وصف الاهتداء، الجعبري ص١٩٩، منار الهدى، الأشموني، ص١٨٠.

اعتبر انقطاع التعلق اللفظي، واختصاص تعدد الآيات في مقام إبراهيم بعينه أو مقاماته في الحج أو الحرم كله، ولانعقاد الإجماع على عد نظائره في [الأنبياء:٦]، و[الصافات:١٠٩][(١)].

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام:١].

الخلاف العددي: عد ﴿وَٱلنُّورۖ﴾ المدنيان والمكي، ولم يعدها الباقون[(٢)].

حكم الوقف: الوقف على ﴿وَٱلنُّورۖ﴾ تام عند الجعبري، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الأصبهاني، وحسن عند الهمداني والأشموني، وليس بوقف عند العماني[(٣)].

البيان: إذا أتت "ثم" للعطف فإنها تفيد الترتيب والتراخي، وخص كثير من النحاة التراخي بالزمن فقط، وعداه بعضهم إلى التراخي الرتبي في الأخبار في الجمل خاصة؛ لاستبعاد مضمون ما بعدها عما قبلها، ونزَّل بعضهم هذه الآية على هذا النوع، وقال به العماني وجمعٌ من المفسرين والمعربين، وهو الأولى، ولعموم التراخي، واتصال الكلام، وعدم الموازنة لم يعدوا ﴿وَٱلنُّورۖ﴾، و ﴿ثُمَّ﴾ على هذا الوجه إما معطوفة على﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾، أو على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وهو تعجب من الله تعالى[(٤)] من عدول المشركين عن عبادته مع استحقاقه الحمد على ما خلق، أو خلقه ما لا يقدر على خلقه أحد سواه، واستبعد السجاوندي والأشموني وقوعها للعطف مع إفادتها التعجب، ومن عده؛ فلمشاكلته لما بعده[(٥)].

---

(١) ينظر: الدر المصون، الحلبي ٣١٧/٢، تفسير القرطبي، ١٣٩/٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٧٥، تفسير السعدي، ص٩٧١، تفسير العثيمين آل عمران، ابن عثيمين، ٥٤٩/١.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٢٢، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص٢٢٧، التبيان، العطار ص١٥٦، البيان، الداني ص١٥١.

(٣) ينظر: الهادي، الهمذاني، ٢٩١/١، منازل القرآن، الأصبهاني ص٣١٤، المرشد، العماني، ٩٦/١، علل الوقوف، السجاوندي ص٤٧٢، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٢٦٨، منار الهدى، الأشموني ص٢٦٤.

(٤) العجب من الصفات الثابتة لله تعالى بما يليق به، والعجب في حق الله تعالى هو العجب لخروج الشيء عن نظائره مع علم المتعجب، ولا يثبت في حقه العجب الصادر عن خفاء الأسباب على المتعجب فيستعظمه، ينظر: الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال، ابن تيمية، ص٥٧، تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد، ابن عثيمين، ص٦٠.

(٥) ينظر: الدر المصون، الحلبي ٥٢٤/٤، التحرير والتنوير، ابن عاشور، ١٢٨/٧، شرح التصريح، الأزهري، ١٦٤/٢، القول الوجيز للمخللاتي ص١٨٩، معاني النحو، السامرائي، ٢٣٩/٣، الموسوعة القرآنية، الأبياري، ٤١٥/٩.

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنۡ أَخۡرِجۡ قَوۡمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:٥].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلنُّورِ﴾ المدنيان والمكي والشامي، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلنُّورِ﴾ حسن عند الهمداني، وليس بوقف عند الخزاعي والأيوبي؛ للعطف(٢).

البيان: ذكر أبو حيان وتابعه الحلبي احتمال أن تكون الواو في ﴿وَذَكِّرۡهُم﴾ أمراً مستأنفاً، على معنى اشتمال الآية على أمرين: أمر الله لموسى عليه السلام بدعوة قومه إلى التوحيد أولاً، فإذا آمنوا وعظهم بالترغيب بتذكيرهم بنعم الله تعالى عليهم في إهلاك فرعون وتمكينهم في الأرض، وترهيبهم بوقائعه في الأمم السابقة، ولنحو هذا المعنى وللمشاكلة لما بعده عده بعضهم آية، والاحتمال الآخر: أن يكون معطوفاً على ﴿أَنۡ أَخۡرِجۡ﴾ على أنَّ أسلوب الترغيب والترهيب يتخلل الدعوة إلى الله تعالى، وعليه الجمهور، وهو الأولى؛ لاتصال الكلام(٣).

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩ إِذۡ تَمۡشِيٓ أُخۡتُكَ فَتَقُولُ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ مَن يَكۡفُلُهُۥ﴾ [طه:٣٩-٤٠].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿مَحَبَّةٗ مِّنِّي﴾ الكوفي والبصري، وعدها الباقون(٤).

حكم الوقف: جائز عند الهمداني والسجاوندي والجعبري، وليس بوقف عند الخزاعي والأشموني على قراءة الجمهور، وهو وقف عند السجاوندي على قراءة أبي جعفر بسكون اللام

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٥٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص٢٧٤، التبيان، العطار، ص١٨٨، البيان، الداني، ص١٧١.

(٢) ينظر: الهادي، الهمذاني ٥٣٢/٢، الإبانة، الخزاعي ص٦٤٦، تحفة الأمين، الأيوبي، ٨٥٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ١٥٥/٣، البحر المحيط، أبو حيان، ٤٠٩/٦، الدر المصون، الحلبي ٧٠/٧، تفسير ابن عرفة، ٤٤٠/٢، فتح القدير، الشوكاني، ١١٣/٣، القول الوجيز، المخللاتي ص٢١٥.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص١٨٢، التبيان، العطار ص٢٠٧، البيان، الداني ص١٨٣، حسن المدد، الجعبري ص٣٦٦.

وجزم العين؛ لكونها رأس آية عندهم(١).

البيان: اختلفوا فيما تعلقت به ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾ فقيل: تعلقت بما قبلها، وهي إما معطوفة على علة محذوفة وهذه العلة متعلقة بـ ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾، والتقدير: ألقيتُ عليك المحبة ليتلطف بك ولتغذَّى على محبتي وإرادتي، أو الواو مقحمة زائدة، وهو وجه ضعيف، أو أنَّ اللام متعلقة بعلة محذوفة بعدها والتقدير: ولتغذى بمرأى مني فعلتُ ذلك، وذكر الخراط في إعرابها أنَّ جملة (فعلتُ) المقدرة معطوفة على ﴿وَأَلْقَيْتُ﴾ فهي على ما ذكر متعلقة بما قبلها، والأولى لاتصال الكلام الوصل، وقيل: تعلقت اللام بما بعدها أي: ولتغذى بمرأى مني قدرنا مشي أختك، والمعنى على قراءة الجزم: لِيَصْنَعَكَ غَيْرُكَ بِأَمْرِي، وعلى هذه القراءة ووجه تعلق اللام بما بعدها يتأتى عد ﴿مَحَبَّةً مِّنِّي﴾، ولمشاكلتها لما بعدها أيضاً(٢).

الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه:٨٨-٨٩].

الخلاف العددي: عد ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ المدني الأول والمكي، ولم يعدا ﴿فَنَسِىَ﴾، ولم يعد الباقون الأول، وعدوا الثاني(٣).

حكم الوقف: لم يذكر علماء الوقف حسب ما وقفتُ عليه وقفاً على الأول، أما الثاني فالوقف عليه تام عند ابن الأنباري والداني والعماني وغيرهم، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الهمداني(٤).

---

(١) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص٢٩٤، الهادي، الهمداني، ٦٣٧/٢، الإبانة، للخزاعي، ص٧١٨، المستنير، ابن سوار، ٢٨٩/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص٦٩٣، وصف الاهتداء، الجعبري ص٤٢٠، النشر، ابن الجزري، ١٨٠٣/٥، إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي، ص٣٨٣، منار الهدى، الأشموني ص٤٨٨.

(٢) ينظر: التبيان، العكبري، ٨٩١/٢، زاد المسير، الجوزي، ١٥٨/٣، تفسير الرازي ٤٩/٢٢، الدر المصون، الحلبي ٣٦/٨، القول الوجيز، المخللاتي ص٢٣٣، المجتبى، الخراط، ٦٩٠/٢.

(٣) ينظر: التبيان، العطار، ص٢٠٨، البيان، الداني ص١٨٣، حسن المدد، الجعبري ص٣٦٦.

(٤) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٧٦٩/٢، المكتفى، الداني ص١٣١، الهادي، الهمذاني ٦٤٤/٢، المرشد، العماني، ٣٨٩/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص٦٩٩.

البيان: أخبر الله تعالى في الآية عن إضلال السامري وتابعيه لقومهم وإيهامهم لهم أنَّ العجل هو الإله الحق وأنَّ موسى عليه السلام نسي إلهه أو تركه عندهم، والفاء على هذا الوجه في ﴿فَنَسِيَ﴾ عاطفة والجملة خبر من السامري عن موسى عليه السلام، واستنكار الله تعالى في ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ﴾ عبادة ما لا ينفع ولا يضر استئناف من الله تعالى، وهذا الوجه أولى، ورجحه الطبري؛ لإجماع الحجة من المفسرين، وأنه عقيب ذكر موسى عليه السلام، وهو الذي عليه علماء الوقف، والوجه الآخر أن الفاء في ﴿فَنَسِيَ﴾ استئنافية، والجملة اعتراضية خبر من الله تعالى عن السامري أنه ترك أو نسي إيمانه، والفاء في ﴿أَفَلَا﴾ بعده عاطفة؛ لكون الكلام فيها من الله تعالى، ومن عد ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾؛ فلعد نظائره كما في [طه:١٦]، ولعدم عد نحو قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥][(١)].

الموضع السادس: قال تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ..... ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴿٢٠﴾ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج:١٩-٢١].

الخلاف العددي: عد ﴿وَٱلْجُلُودُ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون[(٢)].

حكم الوقف: الوقف على ﴿وَٱلْجُلُودُ﴾ كافٍ عند النحاس وأبي حاتم والداني والهمداني، وقيل: حسن عنده، وقيل: تام، وجائز عند الأشموني[(٣)].

البيان: ذكر الله بعض أصناف عذاب الكفار يوم القيامة والعياذ بالله، فلباسهم ثيابٌ من قطران تشعل فيها النار؛ حتى يعمهم العذاب من كل جانب، وشرابهم ماء مغلي يصب من فوق رؤوسهم فتذاب منه أحشائهم وجلودهم، فإذا أرادوا الفرار ضربتهم الخزنة بمقامع من حديد، ولعل الأولى وصل ﴿وَٱلْجُلُودُ﴾؛ لعطف ما بعدها عليها أو على ﴿يُصَبُّ﴾ باعتبار تتابع أصناف عذابهم،

---

(١) ينظر: تفسير الطبري، ١٤٢/١٦، الكتاب الفريد، الهمذاني، ٤٤٦/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ٣٦٩/٧، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٣٤، الجدول، صافي، ٤٠٨/٨، إعراب القرآن، درويش، ٢٣٥/٦.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص١٩٢، التبيان، العطار ص٢١٥، البيان، الداني ص١٨٩، حسن المدد، الجعبري، ص٣٧٤.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٧٨٢/٢، القطع، النحاس ص٤٤٢، المكتفى، الداني ص١٣٧، الهادي، للهمداني ٦٧١/٢، منار الهدى، الأشموني ص٥١٤.

ولعدم المساواة، ومن عدها؛ فللمشاكلة، واعتبار أنَّ ضرب الخزنة استئناف صنفٌ آخرٌ من العذاب غير مرتبط بما قبله، وله وجه[1].

(١) ينظر: القول الوجيز، المخللاتي ص٢٤١، تفسير السعدي، ص٥٣٦، الجدول، الصافي، ١٠٢/٩، إعراب القرآن، الدرويش٤١٥/٦

المبحث الثاني: تعلق الفاعل

موضعه: قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ وَلَهُ ٱلۡمُلۡكُ يَوۡمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام:٧٣].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿فَيَكُونُۚ﴾ الكوفيون، وعده غيرهم(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿فَيَكُونُۚ﴾ تام عند ابن الأنباري، وحسن عند الأشموني والعماني(٢)، وكاف عند النحاس والداني، ومطلق عند السجاوندي إن رفع ﴿قَوۡلُهُ﴾ بالابتداء وخبره إما: ﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ﴾ أو ﴿يَوۡمَ يُنفَخُ﴾ أو ﴿ٱلۡحَقُّۚ﴾، وليس بوقف عند النحاس إن جعل ﴿قَوۡلُهُ﴾ فاعلاً لـ ﴿فَيَكُونُۚ﴾(٣).

البيان: استدل الله تعالى على استحقاقه العبادة بخلقه للسماوات والأرض، وقوله يوم القيامة كن فيكون جميع ما أراد الله تعالى، أو النفخ في الصور، ثم استأنف بالإخبار بأن قوله الحق يوم يقول ذلك على تقدير أنَّ ﴿قَوۡلُهُ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ﴾، ولعل هذا المعنى والإعراب أولى، وهو المختار عند الطبري والزمخشري وأبي حيان، وللمشاكلة أيضاً، وللإجماع على عد نظائره ومنه موضع البقرة آية [١١٧]، وقيل: يتم الكلام عند ﴿كُن﴾ أي: يوم يقول للأجساد كن معادةً، ويبتدأ ﴿فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ الَّذي كان في الدُّنيا إخبَارًا بالإعادة على عمل ﴿فَيَكُونُۚ﴾ في ﴿قَوۡلُهُ﴾، ولعدم الموازنة في طرفيه لم يعده الكوفي(٤).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٢٣، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٢٢٨، التبيان، العطار ص١٥٦، البيان للداني ص١٥١.

(٢) الحسن عند العماني يرادف الكافي عند الجمهور، والعكس، ينظر: المرشد، العماني، ص١٦.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٦٣٦/٢، القطع، النحاس، ص٢٢٦، المكتفى الداني، ص٦٧، المرشد، لعماني، ١١١/٢، التبيان للعكبري ٥٠٩/١، علل الوقوف السجاوندي، ص٤٧٩، منار الهدى الأشموني، ص٢٧٤.

(٤) ينظر: تفسير الطبري، ٣٣٦/٩، إعراب القرآن، النحاس، ١٦/٢، معاني القرآن، الزجاج ٢٦٣/٢، البحر المحيط، أبو حيان، ٥٥٦/٤، القول الوجيز، المخللاتي ص١٨٩.

المبحث الثالث: تعلق الحال

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ [الأعراف:٢٩-٣٠].

الخلاف العددي: عد ﴿تَعُودُونَ﴾ الكوفي، ولم يعده غيرهم(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿تَعُودُونَ﴾ تام عند الأخفش وأبي حاتم والداني والأشموني وابن الأنباري، أو حسن عنده، وصالح عند الجعبري على استئناف الجملة بعده على وجه نصب ﴿فَرِيقًا﴾ الأول بـ ﴿هَدَىٰ﴾، والثاني بفعل يفسره ما بعده تقديره "وأضلَّ"، وليس بوقف عندهم وكاف عند الجعبري إن جعل جملة ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ حال من فاعل ﴿بَدَأَكُمْ﴾، أو أُعرِب ﴿فَرِيقًا﴾ حال من فاعل ﴿تَعُودُونَ﴾(٢).

البيان: استدل الله □ على قدرته على إعادة الخلق بعد البعث، واختلف المفسرون في صفة الإعادة على قولين: فقيل: يعودون مؤمنٌ وكافر، وهذا على إعراب ﴿فَرِيقًا﴾ حال، ورجحه ابن كثير والفراء، والقول الآخر: أنهم يعودون كما خلقهم أول مرة، وهو المعنى الظاهر، ورجحه الطبري والزجاج وابن القيم؛ واستدل الطبري بأن الآية فيها دعوة الكفار الجاحدين للبعث للإقرار به، أما المعنى الأول فهو ينطبق على من كان مصدقاً بالبعث، وهذا المعنى يأتي على وجه الاستئناف، وعلى هذا الوجه، والمشاكلة يتأتى عد ﴿تَعُودُونَ﴾(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم:٤١].

الخلاف العددي: عد ﴿إِبْرَٰهِيمَ ۚ﴾ المدني الأخير والمكي، ولم يعده الباقون(٤).

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٢٧، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٢٣٤، التبيان، العطار، ص١٥٩، البيان، الداني، ص١٥٥.

(٢) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٦٥٣/٢، القطع، النحاس، ص٢٥٠، المكتفى، الداني ص٧٤، وصف الاهتداء الجعبري ص٢٩٥، الدر المصون، الحلبي، ٢٩٩/٥، منار الهدى، الأشموني، ص٢٩٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء،٣٧٦/١، تفسير الطبري،١٤٧/١٠، معاني القرآن، الزجاج٣٣١/٢، تفسير ابن كثير ، ٤٠٤/٣، شفاء العليل، ابن القيم، ٤٢١/٢، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٩٣.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص١٧٧، التبيان، العطار، ص٢٠٤، البيان، الداني ص١٨١، حسن المدد، الجعبري ص٣٦٢.

حكم الوقف: الوقف على ﴿إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾ حسن عند ابن الأنباري كما نسبه له الخزاعي، وهو كذلك عند الهمداني، ومطلق عند السجاوندي، ومفهوم عند العماني، وجائز عند الأشموني(١).

البيان: أمر الله نبيه ﷺ أن يذكر لقومه خبر إبراهيم عليه السلام، ثم علل ذكره له بجمعه لخصائص الصدّيقين والأنبياء، وجملة ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا﴾ إما مستأنفة استئناف بياني، فيجوز الوقف على ﴿إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾؛ لانقطاع التعلق اللفظي، ولمشاكلة ما قبله، وله وجه، أو هي في محل نصب حال من ﴿إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾، أو معترضة بين البدل ﴿إِذۡ قَالَ﴾ والمبدل منه ﴿إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾، وعلى هذين الوجهين ينبغي الوصل، ولعله أولى؛ لاكتمال المعنى بذكر علة الذكر، ولعدم مشاكلة ما بعده، وإجماعهم على عدم عده في آية [٤٦] بمريم(٢).

الموضع الثالث: **قال تعالى**: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ﴾ [غافر:١٨].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿كَٰظِمِينَۚ﴾ الكوفي، وعدها الباقون(٣).

حكم الوقف: الوقف على ﴿كَٰظِمِينَۚ﴾ تام عند ابن الأنباري والعماني، وأتم عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، وكاف عند الجعبري(٤).

البيان: أمر الله تعالى أن ينذر الكفار بقرب يوم القيامة الذي تنخلع فيه قلوبهم من شدة خوفهم حتى تصل إلى حناجرهم فلا يستطيعون التحدث، ثم يزيدهم الله تعالى غماً وكرباً بنفي مودة القريب، وعدم قبول شفاعة الشفيع، والجملة على ذلك استئناف بياني تكبيتٌ منه تعالى لهم، ولهذا الوجه والمشاكلة اختار أكثر علماء الوقف الوقف على ﴿كَٰظِمِينَۚ﴾، أو هي حال

---

(١) ينظر: الهادي، الهمداني، ٦٢٧/٢، الإبانة، الخزاعي، ص٧٠٨، المرشد، العماني ٢/ ٣٧٤، علل الوقوف، السجاوندي ص٦٨٣، منار الهدى، الأشموني ص٤٨٠.

(٢) ينظر: الدر المصون، الحلبي ٦٠٤/٧، تفسير ابن عاشور، ١١٢/١٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٢٩، الجدول، الصافي ٣٠٤/٨.

(٣) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص٢٧٥، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٨٦، التبيان، للعطار، ص٢٧٦، البيان، الداني، ص٢١٨.

(٤) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٨٧١/٢، المكتفى، الداني ص١٨٣، المرشد، العماني ٣/ ٦٤٢، علل الوقوف، السجاوندي، ص٨٨٩، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٥٠٠.

لأصحاب القلوب أو يوم الآزفة، أو بدل اشتمال؛ إذ إنهم في هذه الحالة يتطلعون لشفاعة الآلهة فلا يجدون صديقاً ولا شفيعاً، وهو معنىً لطيف لوصل ﴿كَٰظِمِينَۚ﴾، ولعدم المساواة أيضاً(١).

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٤٣ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن:٤٣-٤٤].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ الْبَصْرِيّ، وعدها الْبَاقُونَ(٢).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ لازم عند السجاوندي، وعلله أنَّ وصله يجعل المعنى محال؛ حيث يكون ﴿يَطُوفُونَ﴾ حالاً لـ ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، فيكون المعنى: يكذبون طائفين بين النار والحميم، وصالح عند الجعبري وليس بلازم؛ لعدم اللزوم(٣).

البيان: ذكر الله تعالى في الآيات بأنه يقال للكفار يوم القيامة توبيخاً لهم حين يُلْقَون في النار: ذوقوا عذاب النار التي كنتم تكذبون بها في الدنيا، فحالهم أنهم يترددون بين أطباق نار جهنم وحميمها، ولهذا الوجه، ولعدم موازنة ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ لطرفيه لم يعدوه آية، ولعله أرجح، وجعل بعضهم ﴿يَطُوفُونَ﴾ مستأنفة؛ لاستئناف صورة عذابهم بعد إقرارهم بالنار، ويتأتى عليه وعلى المشاكلة عد ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، وتعليل السجاوندي لا محل له؛ لأن عذابهم يكون في الاخرة بعد إقرارهم بصدق وجودها، وليس في الدنيا على ما فسره(٤).

(١) ينظر: تفسير الطبري،٢٠/٣٠٠، تفسير ابن عاشور، ٢٤/١١٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٨٠، الجدول، الصافي ٢٤/٢٣٣، تفسير القرآن، الدرة، ٨/٣٢٧.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٩٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٤٣٠، التبيان، العطار، ص٣١٨، البيان، الداني، ص٢٣٧.

(٣) ينظر: علل الوقوف، السجاوندي، ص٩٨٦، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٥٣٩.

(٤) ينظر: تفسير ابن عطية، ٥/٢٣٢، الكتاب الفريد، الهمذاني ٦/٧٢، القول الوجيز، المخللاتي، ص٣٠٥.

المبحث الرابع: تعلق جواب القسم

موضعه: قال تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ﴾ [ص:١-٢].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلذِّكۡرِ﴾ الكوفي، ولم يعدها الباقون(١).

حكم الوقف والبيان: أقسم الله تعالى بِالْقُرْآنِ؛ لشَرَفِ قَدْرِهِ واشتماله عَلَى بَيَانُ كُلِّ شَيْءٍ، واختلفوا في جواب القسم على عدة أقوال: فمن وصل ﴿ٱلذِّكۡرِ﴾ فربما قدر أنَّ الجواب مذكور، واختلفوا فيه فقيل: هو: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وقيل: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص:١٤]، وقيل: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص:٦٤]، وقيل: غير ذلك، ورد العلماء الأخيرين ونحوهما؛ لبعد الفصل، وقيل: جواب القسم محذوف، وقدر بتقديرات مختلفة منها: "إن القرآن لمعجز"، أو: "إنك لمن المرسلين"، أو: "ما الأمر كما تزعمون فمحمد مرسلٌ من الله حقاً، والله هو الإله الحق المستحق للعبودية والقادر على البعث"، ودل عليه تكذيب الكفار في ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ واستحسن هذا القول الطبري والنحاس وابن عطية والشنقيطي، وعلى هذه التقديرات فالوقف تام على ﴿وَشِقَاقٖ﴾ عند النحاس وابن الأنباري والداني، وأحسن عند العماني، وهذا القول عليه الأكثر، ويرجحه أيضاً عدم المشاكلة والموازنة والمساواة في ﴿ٱلذِّكۡرِ﴾، ومن عدها فجواب القسم عنده: ﴿صٓۚ﴾؛ لأن معناه صدق الله، والوقف على هذا الوجه حسن عند ابن الأنباري والعماني، وكاف عند الداني، ومطلق عند السجاوندي، وتام عند النحاس، واستحسن الإمام السعدي دلالة وصف القرآن بالقدر العظيم على جواب القسم بدون الحاجة لتقديره فهو حقيقٌ بالإيمان به، وهو معنىً لطيفٌ راجح(٢).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٤٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٢٨٩، التبيان، العطار ص٢٦٨، البيان، الداني، ص٢١٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ٩/٢٠، القطع، النحاس ص٥٩٥، الإيضاح، ابن الأنباري ٨٦٠/٢، المكتفى، الداني ص١٧٨، المرشد، العماني، ٨١٣/٢، علل الوقوف، للسجاوندي ص ٨٦٤، تفسير ابن عطية، ٤٩١/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ١٣٥/٩، القول الوجيز، المخللاتي ص٢٧٤، تفسير السعدي، ص٧٠٩، أضواء البيان، الشنقيطي، ٩/٧.

المبحث الخامس: تعلق جواب الشرط

موضعه: قال تعالى: ﴿قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾ [طه:١٢٣].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿مِّنِّي هُدٗى﴾ الْكُوفِي، وعده الْبَاقُونَ(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿مِّنِّي هُدٗى﴾ متجاذب عند الجعبري، وليس بكاف عند النحاس، ولا يوقف عليه عند الأشموني والأيوبي(٢).

البيان: أخبر الله آدم عليه السلام وزوجته حواء لما أمرهما بالهبوط للأرض بأنَّ من اتبع هداه فلا يزيغ عن طريق الحق بل يهتدي، ولا يشقى في الآخرة بل يسعد بدخوله الجنة ونجاته من النار، وجملة ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ﴾ في محل جزم جواب الشرط للفعل ﴿يَأۡتِيَنَّكُم﴾ واختاره أكثر المفسرين والمعربين، وعليه جاءت أقوال علماء الوقف بعدم الوقف على ﴿هُدَايَ﴾، ونقل أبو حيان عن السجاوندي أنَّ الجواب محذوف تقديره "فاتبعوه" دل عليه ما بعده، و ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾ جملة مستقلة، واستبعده الحلبي، ومن عدَّه فللمشاكلة(٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٨٣، التبيان، العطار ص٢٠٨، البيان، الداني ص١٨٣، حسن المدد، الجعبري ص٣٦٥.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص٤١٩، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٤٢٦، تحفة الأمين، الأيوبي ص١٠٥٨، منار الهدى، الأشموني، ص٤٩٥.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١٩٠/١٦، البحر المحيط، أبو حيان، ١٢٤/٧، الدر المصون، الحلبي ٣٠١/١، القول الوجيز، المخللاتي ص٢٣٤.

المبحث السادس: تعلق الخبر

موضعه: قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن١-٢].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ الكوفي والشامي، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ عند السجاوندي؛ لاتصال الوصف مع كونه آية، والوقف على ﴿ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ كاف عند الهمداني والعماني والأشموني(٢).

البيان: ابتدأ الله ﷻ هذه السورة باسمه ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ الذي من آثار رحمته أن أنعم على عباده بنعم عظيمة وأعلاها نعمة تعليم القرآن الذي هو عماد الدين ونجاةٌ للإنسان إن استمسك به ووظف نعمة النطق التي ميزه بها في تعلُّم كتابه ودينه، وقد اختلف أهل العدد في عد ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ وبناءً عليه اختلف إعرابها، فمن لم يعدها آية اعتبرها مبتدأ والآيات الثلاث بعدها أخبارٌ لها على أنها من تعداد نعمه على الإنسان، وحجة على الكافرين الذين أنكروا اسمه فقالوا ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾[الفرقان: ٦٠] فجاء الرد عليهم بذكر دلائل هذا الاسم، ولعل هذا الوجه أولى، ورجحه الحلبي ولم يذكر الزمخشري سواه، ومن عدَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ اعتبرها مبتدأ والخبر محذوف تقديره "ربنا"، أو أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره "هو" وما بعدها أخبار مستأنفة؛ ولم يذكر أبو حيان إلا هذا الوجه(٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٩٨، عدد سور القرآن، عبد الكافي ص٤٣٠، التبيان، العطار، ص٣١٨، البيان، الداني، ص٢٣٧.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني، ١٠١٩/٣، المرشد، العماني، ٧٤٧/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص٩٨٤، منار الهدى، الأشموني، ص٧٥٤.

(٣) ينظر: الكشاف، الزمخشري ٤٤٣/٤، التبيان، العكبري، ١١٩٧/٢، البحر المحيط، أبو حيان، ٥٤/١٠، الدر المصون، الحلبي، ١٥٣/١٠.

الفصل الثاني: التعلق النحوي بأكثر من وجه

بعد أن تناول الفصل الأول دراسة المواضع المتعلقة بما بعدها بوجه نحوي واحد، سيتناول هذا الفصل دراسة الفواصل المختلف في عدها، المتعلقة بما بعدها بوجهين نحويين أو أكثر، ووجه أو أكثر للانفصال اللفظي، وقد اشتمل هذا الفصل على ثمانية عشر مبحثاً.

المبحث الأول: تعلق عطف الجمل أو الحال

الموضع الأول: ﴿قُلۡ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوۡ لَا تُؤۡمِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ سُجَّدٗا ١٠٧ وَيَقُولُونَ سُبۡحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعۡدُ رَبِّنَا لَمَفۡعُولٗا﴾ [الإسراء:١٠٧-١٠٨].

الخلاف العددي: عد ﴿سُجَّدٗا﴾ الكوفي، ولم يعدها الباقون(١).

حكم الوقف: لا يوقف على﴿سُجَّدٗا﴾ عند الخزاعي والأصبهاني والسجاوندي والأشموني؛ إن عطف ما بعدها على ﴿يَخِرُّونَ﴾، وحسن عند الهمداني والأشموني على الاستئناف(٢).

البيان: أخبر الله نبيه محمد ﷺ ألا يكترث لعدم إيمان الكفار فقد آمن قبلهم أهل العلم من أهل الكتاب، وكان حالهم إذا تلي عليهم القرآن يخرون سجوداً لله تعالى "قائلين، أو ويقولون في سجودهم سبحان ربنا على إنجاز وعده بإرسال نبيه وإنزال القرآن"، على الحال في التقدير الأول، والعطف في الثاني، وعلى التقديرين يأتي وجه الوصل، ولعله أرجح؛ لارتباط قولهم بمحل السجود، ويجوز أن تكون الواو للاستئناف بمعنى أنَّ لهم ثلاثة أحوال إذا تلي عليهم القرآن: السجود، والتسبيح، والخشوع، ولذلك عدوا ﴿سُجَّدٗا﴾، وللمشاكلة أيضاً(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿قَالُواْ نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾ [النمل:٣٣].

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٦٨، عدد سور القرآن، عبد الكافي، ص٢٨٩، التبيان، العطار، ص١٩٨، البيان، الداني، ص١٧٧.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني ٢/٥٩٣، الإبانة، الخزاعي، ص٦٨٨، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص٥٥٢، علل الوقوف، السجاوندي، ص٦٥٣، منار الهدى، الأشموني، ص٤٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد، الهمذاني، ٤/٢٣٤، البحر المحيط، أبو حيان، ٧/١٢٤، تفسير القرطبي، ١٠/٣٤٠، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٢٣، الجدول، الصافي، ٨/١٣٢.

الخلاف العددي: عد ﴿شَدِيدٍ﴾ المدنيان والمكي، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿شَدِيدٍ﴾ مجوز لوجه عند الأيوبي، وليس بتمام ولا وقف فيه عند النحاس والخزاعي والأصبهاني(٢).

البيان: ذكر الله تعالى في الآية رد جنود الملكة بلقيس عندما طلبت منهم المشورة في أمر سليمان عليه السلام حيث قالوا لها: "إنهم أصحاب قوة في العدد والعُدَّة، والرأي لك"، والكلام متصل والواو عاطفة أو حالية وعليه فوصلها أولى، ويرجحه عدم الموازنة في الفواصل، وقيل: الواو استئنافية كأنهم ذكروا في جوابهم أمرين: المشورة بالقتال، والرأي الذي اجتمعوا عليه بإرجاع القرار لها، ولنحو هذا الوجه، وللمشاكلة عدَّوا ﴿شَدِيدٍ﴾(٣).

الموضع الثالث: **قال تعالى**: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف:٥٢].

الخلاف العددي: أسقط ﴿مَهِينٌ﴾ الكوفي والشامي، وعده الباقون(٤).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿مَهِينٌ﴾ عند الخزاعي والأصبهاني والأيوبي(٥).

البيان: احتج فرعون على قومه بفضله على موسى عليه السلام بامتلاكه لصفاتٍ يفقدها موسى عليه السلام، وهي: الملك، والسلطان، وقوة الجسد، وفصاحة اللسان، فقال لهم: أأنا خيرٌ أم موسى الفاقد لهذه الصفات؟ وهو مع ذلك لا يُفْهَم كلامه! والأولى الوصل؛ لكون آفة اللسان من ضمن صفات ضعف موسى عليه السلام التي احتج بها فرعون، وأكثر أهل الإعراب على اختيار العطف، ووافقهم علماء الوقف، وجعل بعض المعربين الجملة حالية من الموصول، ولم يعدوا

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢١٠، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٤٠، التبيان، العطار، ص٢٣٢، البيان، الداني، ص١٩٩.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص٥٠٠، الإبانة، الخزاعي، ص٨٠٠، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص٦٩٥، تحفة الأمين، الأيوبي، ١٢٢/٢.

(٣) ينظر: تفسير الرازي، ٥٥٥/٢٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٥٣، الجدول، الصافي،١٦/١٩، إعراب القرآن الكريم، الدعاس، ٤٠٥/٢، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٢٩٦/٨.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٦٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٩٧، التبيان، العطار، ص٢٨٦، البيان، الداني، ص٢٢٣.

(٥) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص٩٤١، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص٨٧٧، تحفة الأمين، الأيوبي ٤٦٦/٢.

﴿مَهِينٌ﴾؛ لعدم المساواة لما بعده، ومن جوز أن تكون مستأنفة اعتبرها حجة منفصلة، وعد رأس الآية؛ للمشاكلة[1].

(١) ينظر: تفسير الطبري، ٦١١/٢٠، الدر المصون، الحلبي، ٥٩٩/٩، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٨٦، الجدول، الصافي،٩٦/١٣، تفسير القرآن الكريم وإعرابه، الدرة، ٦٢٠/٨.

المبحث الثاني: تعلق عطف المفرد أو الحال

المبحث الثالث: تعلق الحال أو المفعول به أو الصفة أو البدل أو المجرور به

موضعهما: قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ٤٨ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران:٤٨-٤٩].

الخلاف العددي: عد ﴿وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون، وعد ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ البصري، وترك عده غيره(١).

حكم الوقف: يحسن الوقف على﴿وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ عند النحاس والأشموني، ويجوز عند السجاوندي، ويتم عند الجعبري إن جعل ﴿وَرَسُولًا﴾ صفة بمعنى "مُرْسَل" ونصبها بفعل مضمر تقديره "ويجعله"، وقدره بعضهم بـ "أرسلت"، وليس بوقف عندهم وعند الخزاعي لمن جعله صفة وعطفه على ﴿وجِيهًا﴾ [آل عمران:٤٥]، أو ﴿كَهۡلًا﴾ [آل عران:٤٦] على أنه حال، أو هو حال من ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ الواقع مفعول لـ ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ على مذهب الأخفش في زيادة الواو في ﴿وَرَسُولًا﴾، أو جعله مصدر وعطفه إما على ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ على إعراب ﴿وَرَسُولًا﴾ مفعول به، أو جعله مصدر في موضع الحال، أما ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ فالوقف عليها كامل عند الجعبري، واستبعد النحاس الوقف؛ لأن "أن" المفتوحة لا يبتدأ بها عند سيبويه، وفي موضع جملة ﴿أَنِّي قَدۡ جِئۡتُكُم﴾ ثلاثة أحوال: الجر والنصب، وهي فيهما متعلقة بـ ﴿وَرَسُولًا﴾، فالجر على إسقاط الخافض أَيْ: "بِأَنِّي"، أَوْ بِمَحْذُوفٍ صِفَةً لـ ﴿وَرَسُولًا﴾ أَي: "نَاطِقًا بِأَنِّي"، أما النصب فقدروه بعد إسقاط الخافض، أو نصب ﴿أَنِّي﴾ بفعل مقدر تقديره: "يذكر"، وهو صفةٌ لـ ﴿وَرَسُولًا﴾، أو نصبه على البدل، أو الحال من ﴿وَرَسُولًا﴾، أو هي غير متعلقة بما قبلها على وجه الرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، ولعله يأتي على هذا الوجه حكم الجعبري على الوقف على ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ بالكمال(٢).

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٠٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٢٠٤، التبيان، العطار ص١٤٤، البيان، الداني، ص١٤٣.

(٢) ينظر: القطع، النحاس ص١٣٦، الإبانة، الخزاعي، ص٣٧١، التبيان، العكبري، ٢٦٢/١، علل الوقوف، السجاوندي، ص٣٧٣، وصف الاهتداء، الجعبري، ص١٩٤، الدر المصون، الحلبي،١٨٦/٣، فتح القدير، الشوكاني، ٣٩٢/١، منار الهدى، الأشموني ص١٦٨، إعراب القرآن، الدرويش، ٥١٤/١.

البيان: ذكر الله تعالى ما بشرت به الملائكة مريم عليها السلام من الفضائل التي اختص بها عيسى عليه السلام ومنها: تعليمه الكتاب وإرساله لبني إسرائيل مؤيداً بالعلامات الخارقة الدالة على صدقه، والوجه الذي عليه جمهور المفسرين والمعربين ورجحه كذلك السجاوندي والأشموني نصب ﴿وَرَسُولًا﴾ بفعل مضمر، فالوقف أولى؛ فكل فضيلة بشارة مستقلة، ووجه الوصل هو المختار لديهم في ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ على تعلق "أَنِّي" بإسقاط الخافض، وحجة من لم يعد ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ انعقاد الإجماع على ترك عد ﴿حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران:٩٣]، أما من لم يعد ﴿وَٱلْإِنجِيلَ﴾ فهو على عطف ما بعده على ما قبله، فإن كان على ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ فممكن، وإن كان على غيره فقد رده كثير من العلماء؛ لطول العطف بين المعطوفَيْن، كما ضعفوا مذهب الأخفش، ومن عد ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾؛ فلمشاكلته لـ ﴿ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [٤٦] قبله، ولـ ﴿مُّؤْمِنِينَ﴾ [٤٩] بعده، ولانعقاد الإجماع على عد نظائره في الأعراف نحو آية [١٠٥]، [١٣٤][(١)].

(١) ينظر: تفسير الطبري، ٥/٤١٨، معاني القرآن، الزجاج،١/٤١٣، البحر المحيط، أبو حيان، ٣/١٦٠، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٧٥.

المبحث الرابع: تعلق المبتدأ أو الفاعل أو الحال

موضعه: قال تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ ۝١٠ فِيهَا فَٰكِهَةٞ وَٱلنَّخۡلُ ذَاتُ ٱلۡأَكۡمَامِ﴾ [الرحمن:١٠-١١].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿لِلۡأَنَامِ﴾ المكي، وعده الباقون(١).

حكم الوقف والبيان: ذكر الله تعالى ما امتن به على عباده في تمهيد الأرض لهم وما أودع فيها من المنافع التي منها ضروب الفاكهة المتنوعة، فعلى اعتبار اشتمال جملة ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٞ﴾ على العبرة من وضع الأرض والامتنان فلا وقف على ﴿لِلۡأَنَامِ﴾ عند السجاوندي على اعتبار الجملة الاسمية حالاً مقدرة من ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾ ولعله الأولى، كما يأتي التعلق أيضاً على من أعرب ﴿لِلۡأَنَامِ﴾ خبر مقدم للمبتدأ ﴿فَٰكِهَةٞ﴾، ورده الهمذاني، ومن أوجه تعلقها كذلك رفع ﴿فَٰكِهَةٞ﴾ بـ ﴿لِلۡأَنَامِ﴾ بالفاعلية على مذهب الأخفش في عمل الجار والمجرور عمل الفعل في رفع الاسم و ﴿فِيهَا﴾ حال، وحسنه الحلبي، أما من اعتبرها جملة مستأنفة مكونة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر فهي مقررة لمضمون الجملة قبلها، فالوقف حينئذ على ﴿لِلۡأَنَامِ﴾ كافٍ عند النحاس والأشموني ، وصالح عند العماني، وجائز عند الأشموني، وهو حجة من عده، وللمشاكلة أيضاً، وله وجه باعتبار تعداد النعم في الأرض(٢).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٩٧، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٤٣٠، التبيان، العطار، ص٣١٨، البيان للداني ص٢٣٧.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص٧٠٣، المرشد، العماني، ٧٤٧/٢، إعراب القرآن، الباقولي، ٥١٢/٢، ٥٣٥، علل الوقوف، السجاوندي، ص٩٨٥، الكتاب الفريد، الهمذاني ٦٣/٦، الدر المصون، الحلبي، ١٥٨/١٠، منار الهدى، الأشموني، ص٧٥٥، تفسير ابن عاشور، ٢٤١/٢٧، فتح القدير، الشوكاني، ١٥٩/٥، القول الوجيز، المخللاتي ص٣٠٥، إعراب القرآن، الدعاس،٢٩٠/٣.

المبحث الخامس: تعلق البدل أو الظرف

المبحث السادس: تعلق الخبر أو الحال أو عامل الظرف

موضعهما: قال تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞ﴾ [غافر:١٥-١٦].

الخلاف العددي: لم يعد الشامي ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، وعدها الباقون، وعد الشامي ﴿بَٰرِزُونَۖ﴾، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ ليس بتمام عند النحاس، ولا يوقف عليه عند السجاوندي والأشموني، ويوصل عند الخزاعي والأصبهاني، أما ﴿بَٰرِزُونَۖ﴾ فالوقف عليه كاف عند الأصبهاني والأشموني، وحسن عند العماني والهمداني، وقيل: كاف عنده، وجائز عند السجاوندي؛ وعلله باحتمالية الاستئناف، وتعلقه بالظرف، والاستئناف أظهر عنده(٢).

البيان: أخبر الله ﷻ أنه أرسل الرسل عليهم السلام ليأمروا الناس بعبادة الله تعالى وينذرونهم يوم التلاق الذي يلتقي فيه الخلائق وأعمالهم مع خالقهم لمجازاتهم، وفي ذلك اليوم سيكونون ظاهرين حفاة عراة لا يسترهم شيئاً، ولا يخفى على الله شيءٌ من أمرهم، و ﴿يَوۡمَ هُم﴾ بدل كل من كل من ﴿يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ كما يجوز أن يكون ظرفاً من ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، وهو بيان لهيئة تلاقي الخلائق يومئذ، ولاعتبار الموازنة في ﴿بَٰرِزُونَۖ﴾ لم يعد الشامي ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، ولعله الأظهر، أما من عد ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ فلاعتبار الموازنة لنحو ﴿ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر:١٦] ويكون ﴿يَوۡمَ هُم﴾ ظرف من قوله: ﴿لَا يَخۡفَىٰ﴾ بعده، أو هو منتصب بإضمار "اذكر".

أما من أسقط عد ﴿بَٰرِزُونَۖ﴾ فلعدم المساواة، وجملة ﴿لَا يَخۡفَىٰ﴾ يحتمل أن تكون حالاً من ضمير ﴿بَٰرِزُونَۖ﴾، ولعله أظهر الأوجه، ورجحه الزمخشري، كما يجوز أن يكون ﴿لَا يَخۡفَىٰ﴾ عامل

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٥٥، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٨٧، التبيان، العطار، ص٢٧٦، البيان، الداني، ص٢١٨، حسن المدد، الجعبري، ص٤٢٠.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص٦١٥، الإبانة، الخزاعي، ص٩٠٨، منازل القرآن، الأصبهاني ص٨٤٠، الهادي، الهمداني ٨٩٥/٣، المرشد، العماني ٦٤١/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص٨٨٨، منار الهدى، الأشموني ص٦٧٤.

في نصب الظرف ﴿يَوْمَ﴾ كما ذُكِر آنفاً، أو أنَّها خبراً ثانياً للمبتدأ ﴿هُم﴾، أما من عد ﴿بَٰرِزُونَۖ﴾ فلمشاكلتها لـ ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [١٤]، واعتبر حينئذ جملة ﴿لَا يَخْفَىٰ﴾ مستأنفة[١].

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري، ١٥٦/٤، الكتاب الفريد، الهمذاني، ٥/ ٤٨٠، الدر المصون، الحلبي، ٤٦٤/٩، ٤٦٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٨٠، تفسير السعدي، ص٧٣٤، الجدول، الصافي، ٢٣٠/١٢.

المبحث السابع: تعلق الحال أو الصفة

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ المدني الأول، وعدها الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ حسن عند النحاس والأصبهاني والأشموني والهمداني عند من جعل جملة ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا﴾ مستأنفة، وليس بوقف عند السجاوندي والأشموني عند من جعل الجملة صفة ثالثة لـ ﴿كَشَجَرَةٍ﴾، أو حالٌ لها(٢)

البيان: شبه الله تعالى ثبات كلمة التوحيد في قلوب المؤمنين وما يصدر منها من الأعمال الصالحة التي يعود نفعها عليهم بالثواب الجزيل بالشجرة التي لها أربع صفات وهي: طيب المنبت، رسوخ الأصل، علو الفرع، ديمومة الثمر، فجملة ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا﴾ أحد صفات الشجرة، أو هي حال للشجرة بعد وصفها، وعليه أكثر أهل الإعراب والتفسير، ويقوي حجة من لم يعد ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ عدم موازنته لـ ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بعدها، ومن عدَّها؛ فللاستئناف والإجماع على عد نظيرها في إبراهيم آية [٣٨](٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه:١٠٥-١٠٧].

الخلاف العددي: عد ﴿صَفْصَفًا﴾ الكوفي والبصري والشامي، ولم يعدها الباقون(٤).

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٥٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٢٧٤، التبيان، العطار، ص١٨٨، البيان، الداني، ص١٧١.

(٢) ينظر: القطع، النحاس، ص٣٤٩، الهادي، الهمداني، ٥٣٥/٢، الكتاب الفريد، الهمذاني ٢٩/٤، منازل القرآن، الأصبهاني، ص٥٠٤، علل الوقوف، السجاوندي، ص٦٢٤، الدر المصون، الحلبي، ١٠٠/٧، منار الهدى، الأشموني، ص٤١٨.

(٣) ينظر: تفسير ابن عطية، ٣٣٥/٣، البحر المحيط، أبو حيان، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢١٦.

(٤) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص١٨٢، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص٣٠٨، التبيان، العطار ص٢٠٨، البيان، الداني ص١٨٣.

حكم الوقف: الوقف على ﴿صَفْصَفًا﴾ جائز عند الهمداني، ولا يوقف عليه عند السجاوندي والأيوبي(١).

البيان: أمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يرد على قومه إن سألوه عن حال الجبال يوم القيامة، وأنه تعالى سيقلعها من أماكنها، فتكون رملاً، ثم يسويها بالأرض فتصبح من تمام استوائها لا يرى الناظر إليها فيها ميلاً عن الاستواء لا ارتفاعاً ولا انخفاضاً، وجملة ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا﴾ صفة للقاع وهو المستوي من الأرض، أو حال للجبال بمعنى: "غير راءٍ فيها"، وعلى الوجهين تتعلق بما قبلها ولعله هو الأظهر، ومن عد ﴿صَفْصَفًا﴾ فلأنَّ الجملة بعدها مستأنفة، وللمشاكلة(٢).

(١) ينظر: الهادي، الهمداني ٦٤٥/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص٧٠٠، تحفة الأمين، الأيوبي ص١٠٥٤.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ١٦٧/١٦، الكتاب الفريد، الهمذاني ٤٥٧/٤، القول الوجيز، المخللاتي ص٢٣٤، تفسير السعدي، ص٥١٣.

المبحث الثامن: تعلق عطف المفرد أو الجمل

موضعه: قال تعالى: ﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ البصري، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ حسن عند الأنباري والأشموني، وتام عند اللؤلؤي، وكاف عند يعقوب على الاستئناف في ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ على الابتداء وخبره محذوف تقديره "بريء منهم"، وليس بوقف عندهم وعند العماني والسجاوندي على عطف ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾ على الضمير المستكن في ﴿بَرِيٓءٞ﴾ أي: بريء هو ورسوله، أو على محل اسم "إنَّ" قبل دخولها؛ إذ موضعه الرفع بالابتداء(٢).

البيان: أمر الله نبيه ﷺ أن يؤذن يوم الحج الأكبر أن الله بريء ورسوله من عهد المشركين، ولعل هذا المعنى متحقق في وجوه العطف وكذا إن عطفت الجملة الاسمية المقدرة على المفرد ﴿بَرِيٓءٞ﴾، أما إن عُدَّت الجملة مستأنفة فقد رد العماني هذا الوجه؛ لعدم صحة قطع الخبر المقدر عما قبله؛ لدلالة ما قبله عليه وتعلق المعنى به، وعده البصري؛ للمشاكلة، وللإجماع على عد ﴿ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة:١](٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص١٣٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص٢٤٦، التبيان، العطار ص١٦٨، البيان، الداني ص١٦٠.

(٢) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري٢/٦٩٠، القطع، النحاس ص٢٨٢، الإبانة، الخزاعي ص٥٦٢، المرشد، العماني ١/١٨٦، علل الوقوف، السجاوندي ص٥٤٤، منار الهدى، الأشموني ص٣٣١.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١١/٣٣٩، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٩٩، المجتبى، للخراط ٢/٣٨٣، الجدول، الصافي ٥/٢٨٠.

المبحث التاسع: تعلق المبتدأ أو الفاعل

موضعه: قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور:٣٦-٣٧].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿وَٱلۡأٓصَالِ﴾ المدنيان والمكي، وعده الباقون(١).

حكم الوقف: قرأ ابن عامر وشعبة {يُسَبَّحُ} بفتح الباء على البناء للمفعول، وقرأ الباقون بكسرها على البناء للفاعل(٢)، والوقف على ﴿وَٱلۡأٓصَالِ﴾ على قراءة الفتح حسن عند ابن الأنباري والعماني والأشموني، وصالح عند النحاس والجعبري على أنَّ ﴿رِجَالٞ﴾ فاعل لفعل مقدر تقديره "يسبحه" دل عليه {يُسَبَّحُ} المذكور، أو هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره "المسبحون"، وليس بوقف على قراءة الفتح إن رفع ﴿رِجَالٞ﴾ بالابتداء وخبره المقدم ﴿فِي بُيُوتٍ﴾، وكذا على قراءة الكسر؛ لأن ﴿رِجَالٞ﴾ فاعلٌ لـ ﴿يُسَبِّحُ﴾(٣).

البيان: امتدح تعالى عمار المساجد من الرجال بعبادتهم ومواظبتهم على الذهاب للمساجد في الصلوات الخمس، فأقرب ما يتعلق به ﴿رِجَالٞ﴾ إعراباً ومعنىً الفعل ﴿يُسَبِّحُ﴾ سواء مذكوراً في قراءة البناء للفاعل والتي يتأكد وصله بمعموله للتعلق، أو مضمراً في قراءة البناء للمفعول وكأن الفعل المضمر تأكيدٌ للأول المذكور، ويجوز في وجه الإضمار الوقف على ﴿وَٱلۡأٓصَالِ﴾؛ للمشاكلة، والوصل أولى للتعلق المعنوي، أما وجه تعلق ﴿رِجَالٞ﴾ بـ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ فأكثر المفسرين على تعلق الأخير بالآية قبلها كأن نور الإيمان أكثر ما يتحقق في المساجد(٤).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٩٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٢٦، التبيان، العطار، ص٢٢٢، البيان، للداني ص١٩٣.

(٢) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص٣١٩، المستنير، ابن سوار، ٣٢٣/٢، النشر، ابن الجزري، ١٨٢٧/٥، إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي ص٤١١.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري٧٩٨/٢، القطع، النحاس، ص٤٧٠، الكتاب الفريد، الهمذاني ٦٥١/٤، المرشد، العماني ٤٥٢/٢، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٤٤٧، منار الهدى، الأشموني، ص٥٣٩.

(٤) ينظر: تفسير الطبري، ٣١٥/١٧، تفسير ابن كثير، ٦٢/٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٤٥، تفسير السعدي، ص٥٦٨.

المبحث العاشر: تعلق الخبر أو جواب القسم

الموضع الأول: الحروف المقطعة المختلف في عدها، وهي ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة وآل عمران والعنكبوت والروم ولقمان والسجدة:١] و﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف:١]، و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم:١]، و﴿طه﴾ [طه:١]، و﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء والقصص:١]، و ﴿يسٓ﴾ [يس:١]، و﴿حمٓ﴾ [غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف:١]، و﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى:٢].

الخلاف العددي: عد الكوفي وحده الحروف المقطعة المذكورة أعلاه، ولم يعدها الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف عليها كامل عند الجعبري، وتام عند العماني، وكذلك عند الداني، وقيل كاف عنده وعند أبي حاتم على وجه نصب هذه الحروف بفعل محذوف تقديره: "اتل" ونحوه، أو الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا" ونحوه أو العكس، وهو تام عند الأشموني على الوجه الأول، أما على الوجه الثاني فالوقف كاف عنده وحسن عند ابن الأنباري، وهذا الوقف هو الاختيار عند الداني والنحاس والعماني والجعبري، وجوز الوقف عليها الأشموني إن اعتبرها قسم جوابه محذوف، وما بعد هذه الأحرف استئناف على جميع هذه الأوجه، وليس بتام ولا كاف عند الداني وابن الأنباري والعماني والأشموني على وجه القسم بإضمار واو القسم وما بعد هذه الأحرف جواب القسم كأنه قال: وحق هذه الحروف إنَّ هذا الكتاب لحق، أو التنبيه والنداء باعتبار ظهور فائدة المعنى فيما بعده، وهو جائز عند الجعبري على وجه القسم، وكامل عنده على وجه النداء باعتبار استئناف الجملة بعد النداء، وقد ذكروا وجه النداء في ﴿طه﴾، و﴿يسٓ﴾ إن فسرت بمعنى "يا رجل"، ولا يوقف عندهم كذلك على ﴿حمٓ﴾ "الزخرف والدخان" إن جعلت جواب القسم للقسم ﴿حمٓ﴾ الجملة بعدها بمعنى "حم قضي الأمر" ونحوه، وهو جائز عند الجعبري إن اعتبر ﴿حمٓ﴾ قسم، وصالح إن اعتبرت ﴿حمٓ﴾ هي جواب القسم، وكذا لا يوقف على الحروف المقطعة عند ابن الأنباري والعماني والأشموني، وينقص عند الجعبري إن رُفعَت بالابتداء وخبره المفرد أو الجملة بعده، وهو مذهب الفراء، والوقف عندهم في الشورى على ﴿عٓسٓقٓ﴾ فلم يذكروا الوقف على ﴿حمٓ﴾؛ لاعتبارهم وحدة الحكم الإعرابي فيهما، أو لأن ﴿حمٓ﴾ مبتدأ و ﴿عٓسٓقٓ﴾

(١) ينظر: البيان، الداني، ص١٤٠، ١٤٣، ١٥٥، ١٨١، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥-٢٠٧، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠-٢٢٧، لوامع البدر، الأيوبي، ص١١٩، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٦٤، الفرائد الحسان، القاضي، ص٢٨.

الخبر كما ذكر الأشموني، ولم يرتض النحاس والعماني مذهب الأخفش بتقطيع الحروف والتمام لكل حرف؛ لرسمها موصولة في المصحف(١).

البيان: اختلف المفسرون في تفسير الحروف المقطعة، ووقوع لها محل من الإعراب من عدمه على أقوال عديدة، ولعل من اعتبرها آية ووقف عليها اعتبر استقلاليتها إعراباً، وكونها اسماً للسورة، ومشاكلتهن لما بعدهن بالردف، والردف هو وقوع حرف المد قبل الروي الذي هو آخر حرف من الكلمة التي هي رأس الآية(٢)، وأنَّ مجيئها على هذا الوجه من التهجي لمغزى تبكيت الكفار المعاندين، ومعاملتهم معاملة المتعلم بجامع عجزهم عن الإتيان بمثله؛ بدلالة ورود ذكر القرآن بعدها في معظم المواضع، إلا بعض السور القليلة التي ذكر فيها أيضاً ما هو من خصائص القرآن من إثبات وحدانية الله باختصاصه بإنزال الكتاب، وذكر قصص السابقين في مريم والعنكبوت والروم، ولم يذكر المعربين في بعض الجمل بعد الحروف المقطعة إلا وجه الاستئناف كما في آل عمران، باعتبارها رداً على وفد نصارى نجران، وكذا في العنكبوت؛ لأن وقوع الاستفهام بعدها دال على انقطاعه عنها، وكذا في الشورى على اعتبار ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الشورى:٣] مبتدأ، بمعنى: أوحي إليك يا محمد مثل ما أوحي إلى من قبلك، وقيل: الإشارة في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ إليها كما ذكر الفراء، واختار تمامها أكثر المفسرين كالطبري وابن عطية، والمعربين وعلماء الوقف كما مر ذكره، ومن لم يعدها آية اعتبر كونها جزءاً مما بعدها وأنها هي القرآن الذي لا مرية فيه فلا تظهر فائدتها إلا فيما بعدها، ولعدم مشابهتها للآيات بعدها في الطول والقدْر(٣).

---

(١) ينظر: القطع، النحاس، ص٣٠، ١٢٣، الإيضاح، ابن الأنباري، ٤٨٤/١، ٥٦٣/٢، ٧٦٧، ٨٨٠، ٨٨٣، المكتفى، الداني، ص١٨، ١٢٩، ١٧٤، ١٩٠، المرشد، العماني، تحقيق د. هند العبدلي، ص١٢٠، تحقيق الأزوري ٣٨٢/٢، ٦٧٤/٣، وصف الاهتداء، الجعبري ص١٢٥، ٤١١، ٤١٨، ٤٦٥، ٥٠٨، ٥١١، منار الهدى، الأشموني ص٧٥، ٤٨٥، ٦٣٦، ٦٨٩، ٦٩٧.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم، الخوارزمي، ص٥٧٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفراء ٩/١، ٢١/٣، تفسير الطبري، ٤٥٣/١٥، البيان، الداني، ص١١٣، الكتاب الفريد، الهمذاني ١/ ١٠٢، ١٥٧/٥، ٣٣٧، ٥٠٢، تفسير ابن عطية،٣٩٦/١، تفسير ابن عاشور، ١/ ٢١٣، ٢١٨، فتح القدير، الشوكاني، ٦٠٢/٤، تفسير العثيمين الفاتحة والبقرة، ٢٣/١، تفسير القرآن، الدرة، ٧/٢، ٦٥٢/٥، ٢٣٣/٧، الجدول، الصافي، ٣٧/١.

المبحث الحادي عشر: تعلق الخبر أو المفعول المطلق أو جواب القسم أو البدل

موضعه: قال تعالى: ﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ٨٤ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص:٨٤-٨٥].

الخلاف العددي: عد ﴿أَقُولُ﴾ الكوفي وأيوب بن المتوكل، ولم يعدها عاصم الجحدري والباقون، وقد قيل: إنَّ الجحدري يعدها وأيوب يسقطها، ولم يخالف أيوب أهل البصرة إلا في هذه الآية فقط، واقتصر ابن شاذان وعبد الكافي على عدها للكوفي وحده(١).

القراءات الواردة فيها: اختلف القراء في قراءة ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ الأول فقرأ عاصم وحمزة وخلف بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب، أما ﴿وَٱلۡحَقَّ﴾ الثاني فاتفق الجميع على نصبه(٢).

حكم الوقف: تعددت الأوجه الإعرابية في رفع ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ ونصبه، وبعض هذه الأوجه تقتضي تعلقه ب ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ أو انقطاعه عنه، فأما التعلق فيأتي في قراءة الرفع على وجه رفع ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ على الابتداء وسد ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ مسد الخبر، أو أنَّ ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ مبتدأ خبره محذوف يقدر بـ "قسمي" والخبر جملة القسم وجوابه ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾، وكذا يأتي تعلق ﴿فَٱلۡحَقَّ﴾ في قراءة النصب على اعتبارها قسم جوابه ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ كأنه قال: "حقاً لأملأن"، كما يأتي على وجه نصبه مصدراً مؤكداً لمضمون جملة ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾، أو على اعتبار جملة ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ في محل نصب بدل من ﴿وَٱلۡحَقَّ﴾ الثاني المتفق على نصبه بالفعل ﴿أَقُولُ﴾ بعده، وعلى هذه الأوجه لا يوقف على ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ كما ذكر ابن الأنباري والهمداني والداني والأشموني، وهذه الأوجه تقتضي أيضاً عدم الوقف على ﴿أَقُولُ﴾.

وينقطع ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ عن ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ بعده على قراءة الرفع إن أعرب ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ خبر لمبتدأ محذوف تقديره "أنا"، أو مبتدأ لخبر محذوف تقديره "مني"، وكذا على قراءة النصب إن نصب ﴿فَٱلۡحَقَّ﴾ بالإغراء بنحو معنى: "الزموا الحق"، أو مفعول مطلق لعامل محذوف تقديره: "أحق الحق"، أو نصبه بالفعل ﴿أَقُولُ﴾ بعده و ﴿وَٱلۡحَقَّ﴾ الثاني معطوف عليه أو مكرر، وعلى هذه الأوجه يوقف

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٤٩، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٧٧، التبيان للعطار ص٢٦٨، البيان للداني ص٦٩، ٢١٤، حسن المدد للجعبري ص٤١٥.

(٢) ينظر: المبسوط، ابن مِهْران، ص٣٨٢، المستنير، سوار، ٤٠٦/٢، النشر، ابن الجزري، ١٨٨٦/٥، إتحاف فضلاء البشر، الدمياطيّ، ص٤٧٩.

على ﴿فَٱلۡحَقُّ﴾ عند ابن الأنباري والأشموني والداني، ويحسن عند الهمداني، والوقف عند النحاس صالح على تقدير نصبه بالإغراء، وكافٍ على قراءة الرفع، والوقف على ﴿أَقُولُ﴾ كاف عند النحاس وتام عند أحمد بن موسى على قراءة النصب، وجائز عند السجاوندي(١).

البيان: لما تعهد إبليس لعنه الله بغواية الخلق رد الله تعالى عليه بأنه الحق والحق قوله ليملأن جهنم من إبليس وأتباعه، ورجح وجه القسم الإمام الطبري؛ لأنه خطاب من الله لإبليس بما هو فاعل به وبأتباعه، وذلك يقتضي عدم الوقف على ﴿أَقُولُ﴾، ولم يعدوه؛ لعدم المشاكلة، ولعل هذا الوجه هو الأولى، وقيل: ليس في الكلام قسماً؛ لترفع الله تعالى عن مقابلة كلام الشيطان بقسمٍ مثله، وعليه يوقف على ﴿أَقُولُ﴾؛ لانقطاع الكلام(٢).

(١) ينظر: القطع، النحاس، ص٦٠٣، الإيضاح، ابن الأنباري ٨٦٥/٢، المكتفى، الداني ص ١٧٩، الكتاب الفريد، الهمذاني، ٤٤٣/٥، علل الوقوف، السجاوندي، ص٨٧٦، الدر المصون، الحلبي ٤٠٠/٩، منار الهدى، الأشموني ص٦٦٢، الجدول، الصافي ١٤٦/٢٣.

(٢) ينظر: تفسير الطبري، ١٤٨/٢٠، تفسير ابن عاشور،٣٠٦/٢٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٧٤.

المبحث الثاني عشر: تعلق الحال أو الظرف أو الصفة

موضعه: قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ۝١٣ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [فصلت:١٣-١٤].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿وَثَمُودَ﴾ البصري والشامي، وعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿وَثَمُودَ﴾ ليس بتمام عند النحاس، والوصل أولى عند الهمداني والخزاعي، وعلله النحاس بتعلق ﴿إِذْ﴾ بما قبلها، ويأتي احتمال تعلقها على عدة أوجه إعرابية وهي: أن تكون ﴿إِذْ﴾ ظرف زمان لـ ﴿صَٰعِقَةِ عَادٍ﴾، أو ﴿أَنذَرْتُكُمْ﴾، أو صفة لـ ﴿صَٰعِقَةً﴾ الأولى، أو حال من ﴿صَٰعِقَةِ﴾ الثانية، والوقف مطلق عند السجاوندي، وحسن عند الأشموني على تقدير جعل ﴿إِذْ﴾ في محل نصب مفعول به من فعل محذوف تقديره "اذكر"(٢).

البيان: لما بُيِّنت للكفار دلائل وحدانية الله تعالى وأعرضوا عن اتباع الحق أمر الله نبيه ﷺ أن يخوفهم بعذاب الله تعالى أن يحلَّ بهم كما حلَّ بعادٍ وثمود لما كذبوا رسلهم اللذان استنفذا كل وسيلة في دعوتهما إلى الله تعالى، و رجح جمع من أهل التفسير والإعراب منهم الإمام الطبري وأبو حيان والهمذاني وقوع ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿صَٰعِقَةِ عَادٍ﴾ ؛ لأن الصاعقة بمعنى العذاب، والعذاب حل بهم وقت تكذيبهم بالرسل، ويرجحه وصل السبب بالمسبّب وهو الأولى، ولعدم الموازنة لطرفيه لم يعدوا ﴿وَثَمُودَ﴾، وأنكر السجاوندي والأشموني أن تكون ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿أَنذَرْتُكُمْ﴾؛ لأن العذاب لم يحل وقت الإنذار، وله وجه، وعدوا ﴿وَثَمُودَ﴾ لهذا التوجيه، ووجود المشاكلة، وعد النظائر كما في آية [١٢] سورة ق وآية [١٨] سورة البروج(٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٦١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٩١، التبيان، العطار، ص٢٨٠، البيان، الداني ص٢٢٠.

(٢) ينظر: القطع، النحاس ص٦٢٦، الهادي، الهمداني ٩١٤/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص٩٠٠، الدر المصون، الحلبي ٥١٤/٩، منار الهدى، الأشموني، ص٦٨٤، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٣١٩/١٠.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ١٤٨/٢٠، الكتاب الفريد، الهمذاني ٥٠٦/٥، البحر المحيط، أبو حيان، ٢٩٣/٩، تفسير ابن عاشور، ٢٥٢/٢٤، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٨٣، تفسير العثيمين، فصلت، ص٨٩.

المبحث الثالث عشر: تعلق الحال أو المفعول لأجله أو البدل

موضعه: قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡهُدَىٰ وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ ۝٥٣ هُدٗى وَذِكۡرَىٰ لِأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [غافر:٥٣].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ المدني الأخير والبصري، وأضاف الجعبري لغير العادين ابن الجهم عن الشامي، وهو مردود؛ حيث سيختل عدد آيات السورة عند الشامي، وعده الباقون، وأطلق ابن شاذان عده للمدني، فالبصري عنده وحده لم يعده(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ عند السجاوندي والأيوبي والأشموني، وتوصل عند الخزاعي والأصبهاني؛ لكون ﴿هُدٗى﴾ و ﴿وَذِكۡرَىٰ﴾ حالان من ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾ كأنه قال: "هادياً ومذكِّراً"، أو أنه مفعول لأجله، أي: لأجل الهداية، وذكر القرطبي نصبه على البدل، وجوز الأصبهاني الوقف باعتبار رفع ﴿هُدٗى﴾ خبر مبتدأ محذوف تقديره "هو"، ولذلك حسن الوقف عليه الأشموني، وكذا يأتي الانقطاع على إعرابه مفعول مطلق بمعنى: "يهديهم هدى"(٢).

البيان: ذكر الله تعالى في الآية ما امتن به على موسى عليه السلام من إعطائه الرسالة والتوراة التي أورثها لبني إسرائيل ينتفع بها أصحاب العقول السليمة، فيها الدلالة على الهدى، والتذكير بالخير والترهيب من الشر، وصلة هذه الفائدة العظيمة بأصلها أولى في المعنى والإعراب من تقدير عامل لـ ﴿هُدٗى﴾، ومَنْ عدَّ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾؛ فللمشاكلة لما بعده(٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٦١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٩١، التبيان للعطار ص٢٧٦، البيان، الداني، ص٢١٨، حسن المدد، الجعبري، ص٤٢٠.

(٢) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص٩١٤، منازل الوقف، الأصبهاني، ص٨٤٦، علل الوقوف، لسجاوندي ص٨٩٣، تفسير القرطبي، ٣٢٣/١٥، الدر المصون، الحلبي، ٤٩٢/٩، منار الهدى، الأشموني، ص٦٧٩، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٢٨١/١٠.

(٣) ينظر: تفسير ابن عاشور، ١٦٩/٢٤، القول الوجيز، المخللاتي ص٢٨٠، تفسير السعدي، ص٧٣٩.

المبحث الرابع عشر: تعلق الحال أو المجرور به

موضعه: قال تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٩٢ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشعراء:٩٢].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿تَعْبُدُونَ﴾ البصري، وعده الباقون(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿تَعْبُدُونَ﴾ عند العماني والأصبهاني والأيوبي والأشموني؛ لتعلق شبه الجملة ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بعاملها ﴿تَعْبُدُونَ﴾، أو أنَّ شبه الجملة حال من ضمير مفعول ﴿تَعْبُدُونَ﴾ المحذوف المقدر بـ "تعبدونها"، وذكر الخزاعي أنَّ بعضهم ذكر أنَّ الوقف صالح على ﴿تَعْبُدُونَ﴾، ويوقف عليه عند الأشموني إن قُدِّر تعلق ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بمحذوف، أي: "هل ينصرونكم من دون الله"، أو يكون في الكلام تقديم وتأخير-أي: تقديم: ﴿يَنصُرُونَكُمْ﴾ وتأخير ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾(٢).

البيان: أخبر الله تعالى أنه يقال للمشركين يوم القيامة تقريعاً وتوبيخاً: أين آلهتكم التي كنتم تعبدونها من دون الله، هل ينصروكم، أو ينصرون أنفسهم؛ لأنهم وآلهتهم يلقون في النار، وأجمعت كتب الإعراب التي وقفت عليها على تعلق ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بـ ﴿تَعْبُدُونَ﴾ إعراباً وهو كذلك في المعنى، ولم يذكر وجه الاستئناف حسب ما وقفت عليه إلا الأشموني وحده، وعده البصري؛ لانعقاد الإجماع على عد الموضع الأول في السورة آية: [٧٠]، والثاني آية: [٧٥](٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص٢٠٦، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٣٤، التبيان، العطار، ص٢٢٨، البيان، الداني ص١٩٦.

(٢) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص٧٨٩، منازل الوقف، الأصبهاني، ص٦٧٩، المرشد، العماني، ٤٨١/٢، تحفة الأمين، الأيوبي، ٩١/٢، منار الهدى، الأشموني، ص٥٦٠، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٢١١/٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن، درويش، ٩٥/٧، تفسير القرآن، الدرة، ٥٩٦/٦، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٤٩.

المبحث الخامس عشر: تعلق المفعول به أو المجرور به

موضعه: قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ ٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي﴾ [طه:٩٢-٩٣].

الخلاف العددي: عد ﴿ضَلُّوٓاْ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ضَلُّوٓاْ﴾ كاف عند النحاس والداني، ولا يوقف عليه عند السجاوندي، ويوصل عند الخزاعي، والوقف على ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ جائز عند العماني والأشموني، ومطلق عند السجاوندي(٢).

البيان: ذكر الله في الآيات الحوار الذي دار بين موسى وهارون عليهما السلام وملامة موسى لأخيه لعدم اللحوق به وإخباره بفعل قومه في عبادة العجل أو قتالهم، واختلف النحويين في زيادة "لا" في ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ من عدمها والعامل فيها، فذهب أكثرهم كالزجاج والزمخشري وأبي حيان إلى أنَّ اللام زائدة والمصدر المؤول منها في محل نصب مفعول ثانٍ، أو في محل جر بحرف جر محذوف متعلق بـ ﴿مَا مَنَعَكَ﴾، والمعنى: "ما منعك اتباعي"، أو "من اتباعي"، ويجوز على التقدير الثاني أن تكون اللام نافية، وعلى هذه التقديرات يأتي تعلق ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ بـ ﴿مَا مَنَعَكَ﴾، على اتصال كلام موسى عليه السلام، ولعله أبين، ولعدم المشاكلة لم يعدوا رأس الآية، وذهب آخرون إلى أنَّ اللام مؤكدة أو نافية وليست زائدة؛ لأن الأولى عدم الزيادة في كتاب الله تعالى، واللام مبتدأ بها، و﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾ منصوب بفعل محذوف تقديره: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَتَّبِعَنِي وَاضْطَرَّكَ إِلَى أَنْ لَا تَتَّبِعَنِي"،

تفسيرٌ من موسى باحتماليات صنع أخيه هارون عليه السلام، واختاره الطبري وابن عطية وابن عاشور(٣).

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٨١، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص٣٠٥، التبيان، العطار، ص٢٠٨، البيان، الداني، ص١٨٣.

(٢) ينظر: القطع، النحاس ص٤١٧، المكتفى، الداني ص١٣١، الإبانة، الخزاعي، ص٧٢٣، المرشد، العماني، ٣٨٩/٢/٢، علل الوقوف، السجاوندي ص٦٩٩، منار الهدى، الأشموني ص٤٩٢.

(٣) ينظر: تفسير الطبري، ٨٤/١٠، معاني القرآن، الزجاج ٣٢٢/٣، الكشاف ، الزمخشري، ٨٣/٣، تفسير ابن عطية ٦٠/٤، البحر المحيط، أبو حيان، ٣٧٥/٧، تفسير ابن عاشور، ٢٩١/١٦، القول الوجيز للمخللاتي، ص٢٣٤،

المبحث السادس عشر: تعلق الصفة أو البدل أو عطف البيان

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤].

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر:١٧-١٨].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿أَعْمَٰلًا﴾ المدنيان والمكي، وعدها الباقون، وكذا الحكم في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ إلا أنَّ المدني الثاني عده مع الباقين(١).

حكم الوقف: لا يوقف على ﴿أَعْمَٰلًا﴾ عند النحاس والعماني والأشموني، وكذا عند السجاوندي في ﴿عِبَادِ﴾ إن جعل ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نعت لـ ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ﴾ في الموضع الأول، ولـ ﴿عِبَادِ﴾ في الموضع الثاني، وهو تام عند الجعبري على هذا الوجه في الموضع الأول، وكذا يأتي تعلقهما إن أعربت ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بدلاً أو عطف بيان، أما إن اعتبر ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، أي: "هم الذين"، أو في موضع نصب بفعل محذوف تقديره نحو "أعني" فالوقف في الموضع الأول تام عند العماني والأشموني، ومطلق عند السجاوندي، وصالح عند النحاس والجعبري، وهو تام في الموضع الثاني عند العماني والأشموني وابن الأنباري والنحاس والداني، وكامل عند الجعبري على وجه الابتداء(٢).

البيان: ابتدأت الآية الثانية بعد رأس الآية في الموضعين بالاسم الموصول ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وذكر الأشموني قاعدةً في الاسم الموصول في كل القرآن بجواز وصله أو قطعه عما قبله إلا في مواضع

تفسير السعدي، ص٥١٢، الجدول، الصافي ٤١١/٨، إعراب القرآن، عبد الله علوان ومجموعة مؤلفين ١٤٠٤/٣، المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) ابن المُلقِّن، ص١٧٦.

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص١٧٣، ٢٥٣، التبيان، العطار، ص٢٠٢، ٢٧٣، عدد سور القرآن، عبد الكافي، ص٣٨٢، البيان، الداني، ص١١٨، ١٧٩، ٢١٦.

(٢) لم يذكر وجه البدل في الموضع الأول إلا النحاس والأشموني، وذكر الأشموني وحده فيهما وجه عطف البيان، ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري ٨٦٨/٢، القطع، النحاس، ص٣٩٤، ٦٠٩، المكتفى، الداني ص١٨١، المرشد، العماني، ٣٦٧/٢/٢، ٦٢٩/٣، علل الوقوف، السجاوندي، ص٦٧٣، ٨٧٩، وصف الاهتداء، الجعبري، ص٤١٠، ٤٩٧، منار الهدى، الأشموني، ص٥١، ٤٧٣، ٦٦٥.

استثناها، وقد جاء الاسم الموصول في الموضع الأول بوصف أخسر الناس أعمالاً يوم القيامة، بأنهم الذين بطل عملهم؛ لفقدهم شرط الإيمان، وهم يظنون أنهم محسنون في صنعهم، وبيَّن سبب استحقاق المؤمنين الموحدين البشرى؛ لاتباعهم الأحسن من القول طمعاً في ثواب الله، وقد اختار إعراب ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نعتاً في الموضع الثاني أكثر المعربين، وذكر أبو حيان أنَّ من نكت إظهار ﴿عِبَادِ﴾ وحقه الإضمار امتداحهم بالوصف المذكور، ويؤيده قراءة فتح الياء في ﴿عِبَادِ﴾ للسوسي عن أبي عمرو وصلاً بخلاف عنه، كما نُقِل عن أبي عمرو عند سؤاله عن قراءته فأجاب: بفَتْحها إن لم تكن رأس آية، والوقف عليها إن كانت رأس آية، وله حذف الياء وإثباتها في رواية السوسي وقفاً، وفي وصلها اكتمال المعنى، واختار الزمخشري والهمذاني وأكثر المعربين الاستئناف في الموضع الأول كأنه جواباً لسؤال مقدر، ولوجود المشاكلة في الموضع الأول عدوا ﴿أَعۡمَٰلًا﴾ رأس آية[1].

(١) ينظر: المبسوط، ابن مهران، ص٣٨٦، الكشاف، الزمخشري، ٢/٧٤٩، التيسير، الداني، ص٢٦٧، الكتاب الفريد، الهمذاني، ٤/٣٣١، ٥/٤٥٢، المستنير، ابن سوار، ٢/٤١٥، البحر المحيط، أبو حيان، ٩/١٩٢، النشر، ابن الجزري، ٤/ ١٥٥٥، إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي، ص١٥٥، القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٢٧، تفسير السعدي، ص٤٨٨، إعراب القرآن، درويش، ٦/٣٥، تفسير القرآن، الدرة، ٨/٢٢٤

المبحث السابع عشر: تعلق المفعول به أو الحال

موضعه: قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس:٢٢].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلدِّينَ﴾ الشَّامي، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلدِّينَ﴾ حسن عند الأشموني وعند قوم كما نقل الهمداني، على أنَّ ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ مقول لقول محذوف، ونقل في إعرابها احتمال أن يكون محل الجملة تفسيرية لـ ﴿دَعَوُا۟﴾، أو ابتدائية، أو اعتراضية بين القسم المحذوف وجوابه لا محل لها، وجميع هذه الاحتمالات تقتضي عدم التعلق، وهو جائز عند السجاوندي والأيوبي؛ لاحتمال الوجه الأول، أو ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾ مفعول لـ ﴿دَعَوُا۟﴾؛ لأن الدعاء بمعنى القول، أو إنها مقول لقول محذوف تقديره: "قائلين" وذلك القول في محل نصب حال لـ ﴿دَعَوُا۟﴾، ويقتضي الاحتمالان التعلق(٢).

البيان: احتج الله على الكفار بحال من أحوالهم يخلصون فيه العبادة لله وحده وذلك إذ شارفوا على الغرق وتيقنوا ألا منقذ لهم إلا الله تعالى، فيدعوا الله تعالى قائلين: "لئن أنجيتنا لنشكرن نعمك"، فلما أنجاهم جحدوا نعمه، ويتحقق بالوصل بيان الدعاء الذي قالوه، واتصال اسم الإشارة ﴿هَٰذِهِۦ﴾ بالمشار إليه، وهو الأولى، ومن وقف وعد رأس الآية اعتبر المشاكلة، وربما اعتبر أنَّ ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ معنى مكتمل دل على ما دلت عليه الجملة المفسرة بعدها(٣).

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٤١، عدد سور القرآن، عبد الكافي ص٢٥٢، التبيان، العطار ص١٧٢، البيان، الداني، ص١٦٣.

(٢) ينظر: الهادي، الهمداني، ٤٤٢/٢، علل الوقوف، السجاوندي، ص٥٦٨، الدر المصون، الحلبي، ١٧٣/٦، منار الهدى، الأشموني، ص٣٥٦، تحفة الأمين، الأيوبي ٧١٩/١، إعراب القرآن، عبد الله علوان ومجموعة مؤلفين، ٩٣٩/٢، الإعراب المفصل، بهجت صالح، ٣٥/٥، إعراب القرآن، الدعاس، ٢٢/٢.

(٣) ينظر: تفسير ابن عاشور، ١٣٨/١١، فتح القدير، الشوكاني، ٤٩٥/٢، القول الوجيز، المخللاتي ص٢٠٣.

المبحث الثامن عشر: تعلق الخبر أو الحال

الموضع الأول: قال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ١٩ يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ﴾ [الحج:١٩-٢١].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلۡحَمِيمُ﴾ الكوفي، ولم يعده الباقون(١).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلۡحَمِيمُ﴾ حسن عند الهمداني، وجائز عند السجاوندي والأيوبي والأشموني، ويوصل عند الخزاعي، وعلله السجاوندي ومن معه بأنَّ ﴿يُصۡهَرُ﴾ يصلح أن يكون مستأنفاً أو حالاً من ﴿ٱلۡحَمِيمُ﴾، ويأتي تعلقه كذلك بوجهٍ آخر ذكره المنتجب الهمذاني وهو رفع الجملة خبراً بعد خبر للمبتدأ ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾(٢).

البيان: لم تذكر كتب الإعراب في ﴿يُصۡهَرُ﴾ إلا وجه الحال وهو الأقرب في ذكر تأثير الحميم إذا صب عليهم، ولعدم المساواة لم يعدوا ﴿ٱلۡحَمِيمُ﴾ آية، وانفرد السجاوندي ومن معه بذكر الاستئناف، وعد الكوفي له؛ للمشاكلة(٣).

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾ [البقرة:٢٥٥].

الخلاف العددي: عد ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ المدني الأخير والمكي والبصري، ولم يعده الباقون(٤).

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ حسن عند ابن الأنباري والهمداني، وكافٍ عند النحاس، وصالح عند الجعبري، وجائز عند السجاوندي، وعلله باختلاف الجملتين(٥).

---

(١) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان، ص١٩٢، التبيان، العطار ص٢١٥، البيان، الداني ص١٨٩، حسن المدد، الجعبري ص٣٧٤.

(٢) ينظر: الإبانة، الخزاعي، ص٧٤٣، الهادي، الهمداني ٦٧١/٢، الكتاب الفريد، الهمذاني، ٥٤١/٤، علل الوقوف، السجاوندي، ص٧١٨، تحفة الأمين، الأيوبي، ١١٠٦/١، منار الهدى، الأشموني، ص٥١٤.

(٣) ينظر: القول الوجيز، المخللاتي، ص٢٤١، تفسير السعدي، ص٥٣٦، الجدول، الصافي ١٠٢/٩، إعراب القرآن، درويش، ٤١٥/٦

(٤) ينظر: عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي، ص١٩٢، التبيان، العطار، ص١٣٩، البيان، الداني ص١٤٠، حسن المدد، الجعبري، ص٣٠١.

(٥) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٥٥٥/١، القطع، النحاس ص١٠٨، الهادي، الهمداني، ٢٠٢/١، علل الوقوف، السجاوندي ص٣٢٧، وصف الاهتداء، الجعبري ص١٧٤.

البيان: هذه الآية هي آية الكرسي، وهي أعظم آية في كتاب الله تعالى، يثبت الله تعالى فيها انفراده بالألوهية لجميع الخلائق، ذو الحياة الكاملة، القائم على نفسه وعلى خلقه، لا يعتريه مقدمة النوم ولا النوم نفسه، وجملة ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ﴾ مؤكدة لجملة ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾؛ لتقريرها كمال علمه وحياته ودوام تدبيره، وذلك يحتمل كونها حالاً مؤكدة، أو خبراً لـ ﴿ٱلۡحَيُّ﴾، أو خبراً آخرا عن ﴿ٱللَّهُ﴾، أو حالاً من الضمير المستكن في ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، ولذلك التعلق في المعنى واللفظ لم يعدوا ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ آية، وللإجماع على عدم عد موضع طه آية [١١١]، ولعله أرجح، أو أن جملة ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ﴾ استئناف أخبار، واعتبر من عد ﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ المشاكلة، والإجماع على عد موضع آل عمران آية [٢][(١)].

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ [الرحمن١-٤].

الخلاف العددي: لم يعد ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ المدنيان، وذكر العطار عد المكي له، بينما ذكر ابن شاذان الشامي، وعده الباقون[(٢)].

حكم الوقف: الوقف على ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ كافٍ عند يعقوب، ولا يوقف عليه عند السجاوندي والأيوبي، ونقل الأصبهاني أنه وقف أبي بكر وحاتم، ونقل النحاس عن أبي حاتم أنَّ الوقف التام عنده على ﴿ٱلۡبَيَانَ﴾ وهو الوقف الحسن عند ابن الأنباري[(٣)].

البيان: سبق ذكر ما في هذا الموضع في المبحث السادس: تعلق الخبر في الفصل الأول، وأنَّ ما بعد ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ إما خبر عنه، أو أخبار مستأنفة، وزاد العكبري هنا في ﴿عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ﴾ جواز إعرابها حالاً مقدرة من ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ و"قد" معها مرادة، ورده الحلبي، ومن عد ﴿ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ اعتبر

---

(١) ينظر: التبيان، العكبري ٢٠٣/١، الدر المصون، الحلبي ٥٤١/٢، تفسير ابن عاشور ، ١٩/٣، القول الوجيز، المخللاتي، ص١٦٦، تفسير السعدي، ص١١٠، تفسير القرآن، الدرة ٦٠٦/١.

(٢) ينظر: سور القرآن، ابن شاذان ص٢٩٨، عدد سور القرآن، ابن عبد الكافي ص٤٣٠، التبيان، العطار ص٣١٨، البيان، الداني، ص٢٣٧.

(٣) ينظر: الإيضاح، ابن الأنباري، ٩١٥/٢، القطع، النحاس ص٧٠٢، منازل الوقوف، الأصبهاني، ص٩٥١، علل الوقوف، السجاوندي، ص٩٨٤، تحفة الأمين، الأيوبي ٥٩٩/٢.

المشاكلة، ومن لم يعدها احتج بعدم عدها في السورة نفسها آية [١٤]، ويرجحه كذلك عود الضمير في ﴿عَلَّمَهُ﴾ على ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾[١].

(١) ينظر: التبيان، للعكبري ١١٩٧/٢، الدر المصون، الحلبي ١٥٣/١٠، القول الوجيز، المخللاتي، ص٣٠٥.

الخاتمة:

الحمد لله الذي هداني لإتمام هذا البحث وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله بفضله وإحسانه، وها أنا أسطر في خاتمته أبرز ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات حوله.

أهم النتائج:

١- اختلاف اختيارات علماء الوقف في الفاصلة القرآنية بين جواز الوقف وعدمه تبعاً لاختلاف الوجه المعنوي والنحوي والبلاغي.

٢- بلغ عدد المواضع التي لم يذكر فيها إلا وجه نحوي واحد في التعلق اللفظي ثلاثة عشر موضعاً، بينما بلغ عدد المواضع التي تعددت فيها أوجه التعلق النحوي واحد وثلاثون موضعاً.

٣- إنَّ المعنى التفسيري أساس الترجيح في اختيار وجه التعلق أو القطع اللفظي الأَوْلى، ومن المرجحات العاضدة: قوة الوجه النحوي، واختيار جمهور المفسرين والنحويين وعلماء الوقف، ووزن الفاصلة، ومشابهتها لنظائرها.

٤- إنَّ كل تعلق في اللفظ يتبعه تعلق في المعنى، وقد كان وجه الوصل للتعلق اللفظي والمعنوي هو المختار في أغلب مواضع البحث، وقد يكون للقطع وجه قوي في المعنى أو الإعراب لكن وجه الوصل هو الأرجح في ثمانية مواضع، ووجه القطع هو المختار في خمسة مواضع أخرى.

٥- تنوع المعنى وعدم تضاده مع اختلاف الوجه النحوي والبلاغي وموضع الفصل من أعظم دلائل إعجاز القرآن الكريم.

ومما يوصى به:

١- عقد دراسة تطبيقية في أثر اختلاف الأوجه النحوية في تعدد المعنى في الفواصل القرآنية الغير مختلف في عدها، وفي مواضع الوقف المختلف فيها في غير الفواصل القرآنية.

٢- عقد دراسة تطبيقية في طرق معرفة الفواصل القرآنية الأخرى من المساواة ومشابهة النظائر والمشاكلة.

٣- عقد دراسة تطبيقية في أسباب عدم عد الفواصل المشابهة للفواصل القرآنية.

والله أسأل أن يجعل هذا البحث علماً نافعاً جارياً ثوابه ونفعه لي ولوالدي وزوجي وذريتي وكل من علمني، وله الحمد أولاً وآخراً، وصلاةٌ وسلامٌ دائميْن على قدوتنا ومعلمنا نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الإبانة في الوقف والابتداء**، أبو الفضل محمد جعفر الخزاعي، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠١٩م.

٢. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، أحمد بن محمد البناء الدمياطي، (ح)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م.

٣. **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين المختار الشنقيطي، (د.ن)، دار عطاءات العلم (الرياض) ودار ابن حزم (بيروت)، الطبعة الخامسة، ٢٠٢٠م.

٤. **إعراب القرآن الكريم**، أحمد الدعاس وأحمد حميدان وإسماعيل القاسم، (د.ن)، دار المنير ودار الفارابي – دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٥. **إعراب القرآن الكريم**، عبد الله علوان وآخرون، (د.ن)، دار الصحابة – طنطا، ٢٠٠٦م.

٦. **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، علي بن الحسين الباقولي، (ح)، دار الكتاب المصري – القاهرة ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

٧. **إعراب القرآن وبيانه**، محيي الدين أحمد درويش، (د.ن)، دار الإرشاد ودار اليمامة ودار ابن كثير، الطبعة الرابعة، ١٩٩٤م.

٨. **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس، (ح)، منشورات محمد بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٩. **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، بهجت صالح، (د.ن)، دار الفكر – عمان، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.

١٠. **إيضاح الوقف والابتداء**، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، (ح)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٠م.

١١. **البحر المحيط**، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، (د.ن)، دار الفكر – بيروت، ٢٠٠٠م.

١٢. **البيان في عدّ آي القرآن**، أبو عمرو عثمان سعيد الداني، (ح)، مركز المخطوطات والتراث – الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٣. **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (ح)، (د.ن)، (د.ت).

١٤. **التبيان في معرفة تنزيل القرآن واختلاف عدد آيات القرآن**، أبو حفص عمر بن محمد العطار، (ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، ٢٠١٢م.

١٥. **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر ابن عاشور، (د.ن)، الدار التونسية – تونس، ١٩٨٤م.

١٦. **تحفة الأمين في وقوف القرآن المبين**، محمد أمين الأيوبي، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠١٦م.

١٧. **تفسير الطبري (جامع البيان)**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (ح)، دار هجر، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٨. **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن كثير الدمشقي، (ح)، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.

١٩. **تفسير ابن عرفة**، محمد بن محمد ابن عرفة، (ح)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٠. **تفسير العثيمين (الفاتحة والبقرة)**، محمد بن صالح العثيمين، (د.ن)، دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٢١. **تفسير العثيمين (آل عمران)**، محمد بن صالح العثيمين، (د.ن)، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة، ٢٠١٤م.

٢٢. **تفسير العثيمين (فصلت)**، محمد بن صالح العثيمين، (د.ن)، مؤسسة الشيخ محمد العثيمين الخيرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

٢٣. **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، محمد علي الدرة، (د.ن)، دار ابن كثير – دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٢٤. **تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد**، محمد بن صالح العثيمين، (ح)، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤م.

٢٥. **التمهيد في علم التجويد**، محمد بن محمد ابن الجزري، (ح)، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٢٦. **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، عبد الرحمن ناصر السعدي، (ح)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٢٧. **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد القرطبي، (ح)، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

٢٨. **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، محمود صافي، (د.ن)، دار الرشيد – دمشق ومؤسسة الإيمان – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥م.

٢٩. **حسن المدد في معرفة فن العدد**، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٠. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف السمين الحلبي، (ح)، دار القلم – دمشق، (د.ت).

٣١. **الرسالة الأكملية**، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، (د.ن)، مطبعة المدني – القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٢. **زاد المسير في علم التفسير**، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، (ح)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٣٣. **سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله**، الفضل بن شاذان الرازي، (د.ن)، دار ابن حزم – الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

٣٤. **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، (د.ن)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣٥. **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر**، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، (ح)، دار عطاءات العلم (الرياض) ودار ابن حزم (بيروت)، الطبعة الثانية، ٢٠٢٠م.

٣٦. **عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه**، أبو القاسم عمر بن محمد عبد الكافي، (ح)، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٣٧. **علل الوقوف**، محمد بن طيفور السجاوندي، (ح)، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

٣٨. **فتح القدير**، محمد بن علي الشوكاني، (د.ن)، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب – دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٩. **الفرائد الحسان في عد آي القرآن**، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، (د.ن)، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٤٠. **القطع والائتناف**، أبو جعفر أحمد النحاس، (ح)، دار عالم الكتب – السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٤١. **القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز**، رضوان المخللاتي، (ح)، وزارة الإعلام – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٤٢. **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، المنتجب الهمذاني، (ح)، دار الزمان – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٤٣. **الكشاف**، محمود بن عمر الزمخشري، (ح)، دار الريان – القاهرة ودار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.

٤٤. **لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر**، عبد الله محمد الأيوبي، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠٠٨م.

٤٥. **المبسوط في القراءات العشر**، أحمد بن الحسين ابن مهران، (ح)، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م.

٤٦. **المجتبى من مشكل إعراب القرآن**، أحمد محمد الخراط، (د.ن)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، ٢٠٠٥م.

٤٧. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ح)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٤٨. **المرشد في الوقف والابتداء**، الحسن بن علي العماني، (ح)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٢٠٠٢م.

٤٩. **المرشد في الوقوف على مذاهب القراء**، الحسن العماني، (ح)، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ٢٠٠٢م.

٥٠. **المسائل النحوية في كتاب التوضيح**، ابن الملقن، (ح)، رسالة ماجستير بجامعة القصيم، ٢٠١٦م.

٥١. **المستنير في القراءات العشر**، أحمد بن علي سوار أبو طاهر، (ح)، دار البحوث للدراسات الإسلامية – دبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٥٢. **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري الزجاج، (ح)، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٥٣. **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفراء، (ح)، الدار المصرية – مصر، الطبعة الأولى، (د.ت).

٥٤. **معاني النحو**، فاضل صالح السامرائي، (د.ن)، دار الفكر – الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٥٥. **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، محمد بن عمر فخر الدين الرازي، (د.ن)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

٥٦. **مفتاح العلوم**، يوسف بن أبي بكر السكاكي، (ح)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

٥٧. **المكتفى في الوقف والابتداء**، أبو عمرو الداني، (ح)، دار عمار، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٨. **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، أحمد عبد الكريم الأشموني، (ح)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٥٩. **منازل القرآن في الوقوف**، إسماعيل بن الفضل الأصبهاني، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، ٢٠١٨م.

٦٠. **الموسوعة القرآنية**، إبراهيم إسماعيل الأبياري، (د.ن)، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٤م.

٦١. **النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد ابن الجزري، (ح)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف – المدينة المنورة، ٢٠١٤م.

٦٢. **الهادي في معرفة المقاطع والمبادي**، الحسن العطار الهمذاني، (ح)، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام، ١٩٩٠م.

٦٣. **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، عبد الفتاح السيد المرصفي، (د.ن)، مكتبة طيبة – المدينة المنورة، الطبعة الثانية، (د.ت).

٦٤. **وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ح)، دار طيبة الخضراء – مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.

Romanization of sources (APA 7th Style)

1. **Abīārī, Ibrāhīm Ismāʻīl.** (1984). *Al-Mawsūʻah al-Qurʼāniyyah*. Mu'assasat Sijill al-ʻArab.
2. **Al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf Abū Ḥayyān.** (2000). *Al-Baḥr al-muḥīṭ*. Dār al-Fikr.
3. **Al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim.** (1970). *Īḍāḥ al-waqf wa-al-ibtidāʼ*. (Ed. H). Maṭbūʻāt Mujammaʻ al-Lughah al-ʻArabiyyah bi-Dimashq.
4. **Al-Aṣbahānī, Abū al-Faḍl Ismāʻīl ibn al-Faḍl.** (2018). *Manāzil al-Qurʼān fī al-wuqūf*. (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
5. **Al-Ashmūnī, Aḥmad ʻAbd al-Karīm.** (2001). *Manār al-hudā fī bayān al-waqf wa-al-ibtidāʼ*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
6. **Al-Azharī, Khālid ibn ʻAbd Allāh.** (2000). *Sharḥ al-Taṣrīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ*. Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
7. **Al-Ayyūbī, ʻAbd Allāh Muḥammad.** (2008). *Lawāmiʻ al-badr fī bustān nāẓimat al-zahr*. (Ed. H). (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
8. **Al-Ayyūbī, Muḥammad Amīn.** (2016). *Tuḥfat al-Amīn fī wuquf al-Qurʼān al-mubīn*. (Ed. H). (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
9. **Al-Bāqūlī, ʻAlī ibn al-Ḥusayn.** (1999). *Iʻrāb al-Qurʼān al-mansūb lil-Zajjāj*. (Ed. H). Dār al-Kitāb al-Miṣrī & Dār al-Kutub al-Lubnāniyyah.
10. **Al-Dānnī, Abū ʻAmr ʻUthmān ibn Saʻīd.** (1993). *Al-Bayān fī ʻadd āy al-Qurʼān*. (Ed. H). Markaz al-Makhṭūṭāt wa-al-Turāth.
11. **Al-Dānnī, Abū ʻAmr ʻUthmān ibn Saʻīd.** (2001). *Al-Muktafá fī al-waqf wa-al-ibtidāʼ*. (Ed. H). Dār ʻAmmār.
12. **Al-Damiyāṭī, Aḥmad ibn Muḥammad al-Bannāʼ.** (2006). *Itḥāf fuḍalāʼ al-bashar fī al-qirāʼāt al-arbaʻata ʻashar*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah.
13. **Al-Darwīsh, Muḥyī al-Dīn Aḥmad.** (1994). *Iʻrāb al-Qurʼān wa-bayānuh*. Dār al-Irshād, Dār al-Yamāmah & Dār Ibn Kathīr.
14. **Al-Duʻās, Aḥmad; Ḥumaydān, Aḥmad; & Al-Qāsim, Ismāʻīl.** (2004). *Iʻrāb al-Qurʼān al-Karīm*. Dār al-Munī ر& Dār al-Fārābī.
15. **Al-Durrah, Muḥammad ʻAlī.** (2009). *Tafsīr al-Qurʼān al-Karīm wa-iʻrābuh wa-bayānuh*. Dār Ibn Kathīr.
16. **Al-Farraʼ, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād.** (n.d.). *Maʻānī al-Qurʼān*. (Ed. H). Al-Dār al-Miṣriyyah.
17. **Al-Hamadhānī, Al-Ḥasan ibn Aḥmad al-ʻAṭṭār.** (1990). *Al-Hādī fī maʻrifat al-maqāṭiʻ wa-al-mabādī*. (Doctoral dissertation). Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University.

18. **Al-Hamadhānī, Al-Muntajab.** (2006). *Al-Kitāb al-farīd fī i'rāb al-Qur'ān al-majīd*. (Ed. H). Dār al-Zamān.
19. **Al-Ja'barī, Ibrāhīm ibn 'Umar.** (2010). *Ḥusn al-madad fī ma'rifat fann al-'adad*. (Ed. H). Mujamma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
20. **Al-Ja'barī, Ibrāhīm ibn 'Umar.** (2020). *Waṣf al-ihtidā' fī al-waqf wa-al-ibtidā'*. (Ed. H). Dār Ṭaybah al-Khaḍrā'.
21. **Al-Kharrāṭ, Aḥmad Muḥammad.** (2005). *Al-Mujtabá min mushkil i'rāb al-Qur'ān*. Mujamma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
22. **Al-Khuzā'ī, Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Ja'far.** (2019). *Al-Ibānah fī al-waqf wa-al-ibtidā'*. (Doctoral dissertation). Umm Al-Qura University.
23. **Al-Makhallalātī, Raḍwān ibn Muḥammad.** (1991). *Al-Qawl al-wajīz fī fawāṣil al-kitāb al-'azīz*. (Ed. H). Wizārat al-I'lām.
24. **Al-Murṣafī, 'Abd al-Fattāḥ al-Sayyid.** (n.d.). *Hidāyat al-qāri' ilá tajwīd kalām al-bāri'*. Maktabat Ṭaybah.
25. **Al-Naḥḥās, Abū Ja'far Aḥmad ibn Muḥammad.** (1992). *Al-Qaṭ' wa-al-i'tināf*. (Ed. H). Dār 'Ālam al-Kutub.
26. **Al-Naḥḥās, Abū Ja'far Aḥmad ibn Muḥammad.** (2000). *I'rāb al-Qur'ān*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
27. **Al-Qāḍī, 'Abd al-Fattāḥ 'Abd al-Ghanī.** (1983). *Al-Farā'id al-ḥisān fī 'add āy al-Qur'ān*. Maktabat al-Dār.
28. **Al-Qurṭubī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad.** (1964). *Al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.
29. **Al-Rāzī, Abū al-'Abbās al-Faḍl ibn Shādhān.** (2009). *Sūr al-Qur'ān wa-āyātuh wa-ḥurūfuh wa-nuzūluh*. Dār Ibn Ḥazm.
30. **Al-Rāzī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn 'Umar Fakhr al-Dīn.** (1999). *Mafātīḥ al-ghayb (Al-Tafsīr al-kabīr)*. Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī.
31. **Al-Sajawandī, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Ṭayfūr.** (2006). *'Ilal al-wuqūf*. (Ed. H). Maktabat al-Rushd.
32. **Al-Sakkākī, Yūsuf ibn Abī Bakr.** (1987). *Miftāḥ al-'ulūm*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
33. **Al-Sāmarrā'ī, Fāḍil Ṣāliḥ.** (1999). *Ma'ānī al-naḥw*. Dār al-Fikr.
34. **Al-Sa'dī, 'Abd al-Raḥmān ibn Nāṣir.** (1999). *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī tafsīr kalām al-Mannān*. (Ed. H). Mu'assasat al-Risālah.
35. **Al-Shanqīṭī, Muḥammad al-Amīn al-Mukhtār.** (2020). *Aḍwā' al-bayān fī īḍāḥ al-Qur'ān bi-al-Qur'ān*. Dār 'Aṭā'āt al-'Ilm & Dār Ibn Ḥazm.
36. **Al-Shawkānī, Muḥammad ibn 'Alī.** (1993). *Fatḥ al-Qadīr*. Dār Ibn Kathīr & Dār al-Kalim al-Ṭayyib.

37. **Al-Ṭabarī, Abū Ja'far Muḥammad ibn Jarīr.** (2001). *Tafsīr al-Ṭabarī (Jāmi' al-bayān)*. (Ed. H). Dār Hajar.
38. **Al-'Aṭṭār, Abū Ḥafṣ 'Umar ibn Muḥammad.** (2012). *Al-Tbiān fī ma'rifat tanzīl al-Qur'ān*. (Ed. H). Mujamma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.
39. **Al-'Ukbarī, Abū al-Baqā' 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn.** (n.d.). *Al-Tbiān fī i'rāb al-Qur'ān*. (Ed. H). (n.p.).
40. **Al-'Ulawn, 'Abd Allāh; Al-Khūlī, Khālid; & et al.** (2006). *I'rāb al-Qur'ān al-Karīm*. Dār al-Ṣaḥābah.
41. **Al-'Umānī, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn 'Alī.** (2002a). *Al-Murshid fī al-waqf wa-al-ibtidā'*. (Ed. H). (Master's thesis). Umm Al-Qura University.
42. **Al-'Umānī, Abū Muḥammad al-Ḥasan ibn 'Alī.** (2002b). *Al-Murshid fī al-wuqūf 'alá madhāhib al-qurrā'*. (Ed. H). (Master's thesis). Umm Al-Qura University.
43. **Al-'Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ.** (1994). *Ta'līq mukhtaṣar 'alá kitāb Lum'at al-i'tiqād*. (Ed. H). Maktabat Aḍwā' al-Salaf.
44. **Al-'Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ.** (2002). *Tafsīr al-'Uthaymīn (Al-Fātiḥah wa-al-Baqarah)*. Dār Ibn al-Jawzī.
45. **Al-'Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ.** (2014). *Tafsīr al-'Uthaymīn (Āl 'Imrān)*. Dār Ibn al-Jawzī.
46. **Al-'Uthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ.** (2016). *Tafsīr al-'Uthaymīn (Fuṣṣilat)*. Mu'assasat al-Shaykh Muḥammad al-'Uthaymīn al-Khayriyyah.
47. **Al-Zajjāj, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn al-Sarī.** (1988). *Ma'ānī al-Qur'ān wa-i'rābuh*. (Ed. H). 'Ālam al-Kutub.
48. **Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn 'Umar.** (1987). *Al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl*. (Ed. H). Dār al-Rayyān & Dār al-Kitāb al-'Arabī.
49. **Bin 'Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir.** (1984). *Al-Taḥrīr wa-al-tanwīr*. Al-Dār al-Tūnisiyyah.
50. **Ibn 'Arafah, Abū 'Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad.** (2008). *Tafsīr Ibn 'Arafah*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
51. **Ibn 'Aṭiyyah al-Andalusī, Abū Muḥammad 'Abd al-Ḥaqq.** (2001). *Al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-'azīz*. (Ed. H). Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah.
52. **Ibn al-Jazarī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad.** (1984). *Al-Tamhīd fī 'ilm al-tajwīd*. (Ed. H). Maktabat al-Ma'ārif.
53. **Ibn al-Jazarī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad.** (2014). *Al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr*. (Ed. H). Mujamma' al-Malik Fahd li-Ṭibā'at al-Muṣḥaf al-Sharīf.

54. **Ibn al-Jawzī, Abū al-Faraj ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī.** (2001). *Zād al-masīr fī ʻilm al-tafsīr*. (Ed. H). Dār al-Kitāb al-ʻArabī.
55. **Ibn Kathīr, Abū al-Fidāʼ Ismāʻīl ibn ʻUmar.** (1999). *Tafsīr al-Qurʼān al-ʻAẓīm*. (Ed. H). Dār Ṭaybah.
56. **Ibn Mahrān, Abū Bakr Aḥmad ibn al-Ḥusayn.** (1981). *Al-Mabsuṭ fī al-qirāʼāt al-ʻashr*. (Ed. H). Mujamma‘ al-Lughah al-ʻArabiyyah bi-Dimashq.
57. **Ibn al-Mulaqqin, Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ ʻUmar ibn ʻAlī.** (2016). *Al-Masāʼil al-naḥwiyyah fī kitāb al-Tawḍīḥ*. (Ed. H). (Master's thesis). Qassim University.
58. **Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr.** (2020). *Shifāʼ al-ʻalīl fī masāʼil al-qaḍāʼ wa-al-qadar*. (Ed. H). Dār ʻAṭāʼāt al-ʻIlm & Dār Ibn Ḥazm.
59. **Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ʻAbd al-Ḥalīm.** (1983). *Al-Risālah al-Akmaaliyyah*. Maṭba‘at al-Madanī.
60. **Sāliḥ, Bahjat.** (1997). *Al-Iʻrāb al-mufaṣṣal li-kitāb Allāh al-murattal*. Dār al-Fikr.
61. **Sāfī, Maḥmūd.** (1995). *Al-Jadwal fī iʻrāb al-Qurʼān wa-ṣarfih wa-bayānih*. Dār al-Rashīd & Muʼassasat al-Īmān.
62. **Sowār, Abū Ṭāhir Aḥmad ibn ʻAlī.** (2005). *Al-Mustanīr fī al-qirāʼāt al-ʻashr*. (Ed. H). Dār al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah.
63. **Simīn al-Ḥalabī, Abū al-ʻAbbās Aḥmad ibn Yūsuf.** (n.d.). *Al-Durr al-maṣūn fī ʻulūm al-kitāb al-maknūn*. (Ed. H). Dār al-Qalam.
64. **ʻAbd al-Kāfī, Abū al-Qāsim ʻUmar ibn Muḥammad.** (2010). *ʻAdad sūr al-Qurʼān wa-āyātuh wa-kalimātuh wa-ḥurūfuh*. (Ed. H). Maktabat al-Imām al-Bukhārī.